A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.64
21 December 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)
(نائب الرئيس)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع)
(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية
(د) تقارير الامين العام
(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي [٣٤] (تابع)
(أ) تقرير الامين العام
(ب) مشروع القرار

../..

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61906 ٢١٧١ث(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البندان ٣٣ و ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/47/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/47/43)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/47/45)

(د) تقارير الامين العام (A/47/574 , A/47/559 , A/47/525)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/616)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الأمين العام (A/47/513)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.15)

السيد إيردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نشهد منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ تطورات وتدابير عديدة مهمة ترمي الى إزالة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . فالتزام حكومة جنوب افريقيا باستئصال شأفة نظام الفصل العنصري ، وقرار المؤتمر الوطني الافريقي بتعليق الكفاح المسلح ، والمحادثات التي بدأت بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي ، والافراج عن نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين ، ورفع الحظر عن الاحزاب والحركات السياسية ، ورفع حالة الطوارئ ، كل هذه أمور قد دفعت البلد الى عتبة عصر جديد . فبين تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩١ أزيلت الأركان التشريعية الرئيسية للفصل العنصري . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ جرى التوقيع على اتفاق السلم الوطني من جانب الأطراف في جنوب افريقيا . وبعد العديد من السنوات ، أصبح بوسع العالم ، أخيرا ، أن يرحب في الالعاب الأولمبية في اسبانيا بفريق لجنوب افريقيا يتحقق فيه الاندماج العنصري .

إن هنغاريا ، بدافع من التزامها القوي بمساعي المجتمع الدولي لمناهضة هذا الشكل المقيت من أشكال التمييز العنصري ، قد انضمت الى توافق الآراء العالمي بشأن

رفض وإدانة الفصل العنصري في جنوب افريقيا الذي هو شكل من أشكال عنصرية الدولة المؤسسية . وهنغاريا ، إذ تسترشد بموقفها الحازم الثابت ضد كل أشكال التمييز المرتكز على العرق أو الاصل الإثني أو الوطني ، كانت ولا تزال تشجع جميع الاطراف في جنوب افريقيا على الانضمام الى الجهود الرامية الى وضع نهاية للفصل العنصري - والى العمل من أجل تحقيق عملية انتقال سلمي الى جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية .

لقد وصلت العملية السياسية في جنوب افريقيا الى مرحلة جديدة بانشاء إطار تفاوضي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . ورغم الاختلافات السياسية الواسعة ، فإن هذه المفاوضات الأولى الواسعة النطاق ، التي تمضي قدما منذ شهور عديدة ، بعثت الآمال في تحقيق تسوية سياسية مبكرة في جنوب افريقيا . غير أن التطورات التي حدثت منذ أيار/مايو ١٩٩٢ أظهرت أن العملية السياسية في ذلك البلد لا تزال هشة وضعيفة .

وقد وصل العنف في مجتمع جنوب افريقيا ، الذي استمر في إحلال الخوف وتقويض الثقة ، الى ذروته في ليلة ١٧ حزيران/يونيه . فقد هزت مذبحة بوبياتونغ وفاجعة بيشو المجتمع الدولي وقدمت دليلا حيا على عواقب الركود السياسي وعلى العنف الذي يولده هذا الركود . وقد عطلت هذه الأحداث الخطيرة عملية المصالحة الوطنية التي كانت تجري منذ أكثر من سنتين ، كما أوقفت المباحثات الجارية في إطار مؤتمر العمل من أجل إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (الكوديسا) .

فموجة العنف التي أصابت جنوب افريقيا مؤخرا تشكل تهديدا خطيرا لمستقبل عملية التفاوض ، وهي عملية حققت من قبل نتائج قيمة دون شك كما أنها تحمل في طياتها آمالا كبيرة للمستقبل ، وعليه ترحب هنغاريا بالموقف الصلب والقاطع الذي أخذه مجلس الأمن بشأن مسألة العنف في جنوب افريقيا .

لقد قالت الأمم المتحدة طوال ما يربو على أربعة عقود كلمتها بقوة وجلاء في أمر الفصل العنصري . وجدير بالذكر أن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية لم تدخر وقتا أو جهدا ، أثناء الشهرين الأخيرين العصيبين ، من أجل المساعدة على إحلال المناخ اللازم لكي تضرب العملية السياسية السليمة جذورها في ذلك البلد المضطرب للغاية .

ونحن نعتقد أن تدخل الأمين العام ، عن طريق ممثله الخاص ، وما تبع ذلك من وصول مراقبي الأمم المتحدة لرصد العنف في جنوب افريقيا هما من الاسهامات الايجابية في سبيل معالجة هذه المسألة . ولقد رحبت جميع الأطراف السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا بارسال المراقبين ، بالتنسيق مع هياكل اتفاق السلام الوطني ، فضلا عن أولئك الذين أرسلتهم منظمة الوحدة الافريقية ، والكمنولث والمجموعة الأوروبية ومنظمات حقوق الانسان .

إن عمل الجمعية العامة مُكمل أيضا للجهود والمبادرات الراهنة التي يقوم بها مجلس الأمن والأمين العام . وفي نفس الوقت ، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل إظهار استعداده للاستجابة لأية طلبات تحظى بتأييد جميع الأطراف الرئيسية في جنوب افريقيا لتقديم مزيد من المساعدة . ويجب أن يوجه اشتراك الأمم المتحدة الى تعزيز هيكل السلام الذي أقامه أبناء جنوب افريقيا بأنفسهم .

ونحن نحث شعب ذلك البلد على الإصغاء الى الرسالة الواردة في قراري مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٧٩) و ٧٧٣ (١٩٧٩) بغية إنهاء العنف واستئناف المفاوضات . ونأمل أن تبدأ المفاوضات قريبا ، وذلك وفقا للجدول الذي أرساه اتفاق التفاهم الذي تم التوصل إليه من جانب حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر .

ويحدونا أمل وطيد ، رغم النكسات ، بأن يؤدي التقدم في المفاوضات الدستورية قريبا الى إقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا . ولقد أصبحت الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية للتحول صوب مجتمع جديد تحظى بالتركيز بالحاح متزايد ، فعلى جنوب افريقيا أن تواجه مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك القضاء الكامل على تركة الفصل العنصري . ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي ، بالتعاون مع حكومة غير عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا ، سيتصدى أيضا بالشكل الملائم للآثار المترتبة عن الفصل العنصري في مجالات الاقتصاد والثقافة والصحة .

وكما أشار الأمين العام ، عن حق ، في تقريره الأخير المقدم الى الجمعية العامة ، فإن دور المجتمع الدولي في إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية لا يمكن بالطبع إلا أن يكون مكملا لذلك الدور الذي تقوم به المجموعات السياسية المختلفة في ذلك البلد . فمسؤولية تحقيق اتفاق عادل ودائم لا بد وأن تقع على عاتق أبناء جنوب افريقيا أنفسهم . ويتعين على الأمم المتحدة من جهتها أن تواصل مساعدة شعب جنوب افريقيا ككل على تحقيق الأهداف التي يحددها لنفسه بنفسه .

وهنغاريا حريصة ، في حدود إمكانياتها المتواضعة ، على تشجيع جميع الخطوات الرامية الى التقويض الكامل للفصل العنصري عن طريق الوسائل السلمية والى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية .

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما تكلم وفدي أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين بشأن هذا البند أعربنا عن تفاؤلنا لانه قد جرى أخيرا شق الطريق من أجل إزالة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وهو نظام كان يمثل على الدوام عدوانا على حقوق الانسان وكرامته .

وللأسف في السنة التي انقضت منذ ذلك الحين ، شهدنا اولئك الذين بدأوا السير في هذه الرحلة التاريخية التي طال انتظارها يضلون سبيلهم الى حد ما . إن مؤتمر العمل من أجل إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية قد أرفض في جو من تبادل الاتهامات ؛ وقوى الطرد المركزي في مجتمع جنوب افريقيا تمارس نفوذا أقوى ؛ والعنف - ذلك الوباء الذي يبدو أنه أصبح متوطنا في مجتمع يمزقه الفصل العنصري منذ مدة طويلة - قد بلغ أبعادا مزعجة ومفجعة حقا . إن بوبياتونغ وسيسكي قي أضيفتا الى قائمة المذابح الرهيبة في جنوب افريقيا ، التي هي قائمة بالغة الطول أصلا .

ولذلك فإن ما ننادي به الآن هو إظهار الحكمة القيادية من جانب سلطات جنوب افريقيا وكذلك من جانب كل الأطراف في مؤتمر العمل من أجل إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (الكوديسا) وإظهار الإدراك لضرورة إنهاء الانحراف الراهن ولضرورة التصدي للعقبات المتبقية في سبيل إرساء ترتيبات مقبولة لاقامة حكومة مؤقتة على مائدة المفاوضات ، ولضرورة تجديد قوة الدفع من أجل التغيير ، وإعفاء شعب جنوب افريقيا من المزيد من المعاناة بسبب أي تأخير آخر لا داعي له .

ولا عودة عن المرحلة التي وصلت إليها جنوب افريقيا . فالبديل الوحيد للمفاوضات هو مواصلة العنف . وكما لاحظت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، عن حق ، في تقريرها ، فإن الوقت ليس في صالح أحد في جنوب افريقيا . ولا يعني التغيير إلا المزيد من التمزيق الخطير للنسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

وفي السنة الماضية ظهرت ببعض الشواهد الإيجابية . فكان اعتماد قراري مجلس الأمن ٧٦٥ و ٧٧٢ (١٩٩٢) بالاجماع بمثابة اشارة موحدة وقوية بعث بها المجتمع الدولي للأطراف في جنوب افريقيا . ويتطلع وفدنا الى اعتماد هذه الجمعية بتوافق الآراء لمشروع القرار الجامع حول استئصال الفصل العنصري ، كإشارة أخرى بنّاءة وإيجابية ، وإننا نحيي اللجنة الخاصة على النهج البنّاء المتطلع الى الأمام الذي انتهجته في إعداد هذا النص .

وفي تموز/يوليه من هذا العام ، أوفد الأمين العام السيد سايروس فانس ممثلا خاصا له الى جنوب افريقيا . وتم الحفاظ على قوة الدفع ببعثة متابعة رأسها السيد فيرندرا دايال . وقد قام مجلس الأمن عند اعتماده لتقرير الأمين عن بعثة فانس ، باستجابة بنّاءة وملموسة لمشكلة العنف ، وذلك بتخويله الأمين العام انشاء وايفاد بعثة مراقبي الأمم المتحدة الى جنوب افريقيا . إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة - الى جانب فريق المراقبين من الكومنولث ، الذي يسعد استراليا أنها استطلعت المشاركة فيه ، وفريقي المراقبين من المجموعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية - انما تسعى الى ثني من قد يرتكبون مزيدا من أعمال العنف عن الانخراط في تلك الأعمال ، والى المساعدة على خلق بيئة أنسب لاستئناف المفاوضات بنجاح .وتتصل بذلك مسألة تقديم المساعدة الدولية للجنة غولدستون للتحقيق وهي مسألة كان ولا يزال المجتمع الدولي ينظر اليها بعين العطف . ولكن أكرر أن العبء الأكبر إنما يقع على كاهل الأطراف في جنوب افريقيا للسير ببلادهم نحو مستقبل ديمقراطي وغير عرقي حقا .

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، فإن حكومة استراليا تلتزم بشدة بنهج رفع العقوبات على أربعة مراحل ، الذي اعتمده رؤساء حكومات الكمنولث في قمتهم المعقودة في هراري في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . ولقد لعبت استراليا دورا نشطا في وضع هذه السياسة من خلال اشتراكها في أعمال لجنة وزراء الخارجية المخصصة للجنوب الافريقي والتابعة للكمنولث . وتهدف هذه السياسة الى مواصلة الضغط من أجل التغيير في جنوب افريقيا ، ولكن مع السماح لبلدان الكمنولث في الوقت نفسه بالاعتراف بالتغيرات الهامة لدى حدوثها وتشجيعها على نحو عملي . وأما المراحل

النهائية في هذه المجموعة المتكاملة فهي مرهونة بطبيعة الحال بالاتفاق على الترتيبات الانتقالية ، والاتفاق على نص دستور ديمقراطي لا عنصري ، وتنصيب حكومة جديدة لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

وتدرك استراليا تمام الإدراك أن التركة الاجتماعية - الاقتصادية للفصل العنصري ستحتاج الى سنوات لمعالجتها بعد إزاحة حكومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ولهذا فنحن نقوم بدورنا الآن بشكل عملي في الجهود الدولية الرامية الى معالجة هذه القضية الهامة ، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي وكجار مهتم بجنوب افريقيا . وكما لاحظ وزير الشؤون الخارجية والتجارة في استراليا سيناتور غاريث ايفانز في خطاب له أمام مؤسسة مانديلا في سيدني باستراليا :

"إن المهمة التي تنتظر جنوب افريقيا هائلة . وتركة الفصل العنصري من النواحي الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن السياسية تركة مروعة" .

إنها تركة مروعة تزداد ثقلا بسرعة مع طول التأخير في تحقيق التسوية السياسية ، كما ورد في تقرير اللجنة الخاصة . وإذا لم يعجل صانعو جنوب افريقيا الجديدة خطاهم ، فلن يبقى لهم إلا اقتصاد ليس اقتصادا أعرج فحسب بل اقتصاد مصاب بعاهة مستديمة وعاجز عن الاستجابة للتطلعات المشروعة لضحايا الفصل العنصري .

ونحن نواصل تأييد أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، اتساقا مع مشاغلنا ومعتقداتنا في هذا المجال . ونرحب بالجهود المستمرة التي يبذلانها لتكييف اعمالهما مع الظروف المتغيرة في جنوب افريقيا .

كما قدمت حكومة استراليا المساعدة لحركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وسنقدم ، على سبيل المثال ٣٢,٧ مليون دولار استرالي في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ في إطار برنامج المساعدة الخاصة لأبناء جنوب افريقيا للمساعدة في إعادة إدماج وتأهيل ضحايا الفصل العنصري وعلى الأخص للأنشطة الإنسانية التعليمية ولعودة وتوطين المنفيين من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي وأسرهم . وسيخصص من هذا المبلغ مليونان من الدولارات الاسترالية لبرنامج المساعدة على التخطيط الاقتصادي

وذلك بتطوير قدرة على التخطيط الاقتصادي لجنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري ، بما في ذلك إنشاء معهد للبحوث الاقتصادية ، وتحسين التدريب ، وتوفير منح دراسية في جنوب افريقيا . وسيخصص ٦٠٠ الف دولار استرالي لاشخاص من المحرومين في ظل الفصل العنصري في جنوب افريقيا لزيارة استراليا للحصول على خبرة ادارية وفرص للتدريب تحت رعاية برنامج التدريب الاسترالي بجنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، فإن "مركز دراسة اقتصاد جنوب افريقيا والتمويل الدولي" الذي انشئ في لندن بناء على الحاح من استراليا ، لا يعني فقط بموضوع تطبيق الجزاءات المالية ، بل أيضا بالإدماج السريع والفعّال لاقتصاد جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري في النظام المالي الدولي .

وقد بدأت حديثي بالتعبير عن قلقنا العميق لتعطل العملية التاريخية الرامية الى إحلال حكومة جديدة محل حكومة الفصل العنصري . واسمحوا لي أن اختتم كلمتي بشكل أكثر إيجابية بإعلان ايماننا بأن جنوب افريقيا وقد سارت كل هذا الشوط على طريق الحرية والمساواة العرقية بفضل ما يتحلى به السيد نيلسون مانديلا من بطولة فائقة وصبر وبصيرة ، وما يتحلى به السيد دي كليرك من شجاعة وروح عملية لن يقدر لها الفشل في هذا الشوط الاخير من المرحلة .

السيد كاني (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن أعرب عن تهنئة وفد موريتانيا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ولا سيما لرئيسها السيد ابراهيم غمبري لتفانيها وجديتها في الاضطلاع بالمسؤوليات التي عهدت بها اليهما الجمعية العامة . وكما هو معتاد ، فإن تقريرهما الواضح الموثق سيكون بدون شك عونا لنا في دراستنا لهذه المسألة .

وعندما اعتمدت الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، اتفق المجتمع الدولي للمرة الاولى بالإجماع على برنامج عمل لتحويل جنوب افريقيا الى دولة موحدة ديمقراطية لا عنصرية . وقد أثار اعتماد الإعلان بتوافق الآراء أملا كبيرا لدى الشعب المناضل في جنوب افريقيا ، ذلك الأمل الذي عززه بعد شهرين اطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا المناضل الوطني الافريقي العظيم بدون قيد أو شرط .

هذان الحدثان الهامان قد بعثا ، هما والإدعاءات التي رددتها السلطات الجديدة في جنوب افريقيا لكل من يستمع بأنها عازمة على إجراء تغيير جذري في سياستها القمعية ، الامل في أن شعب جنوب افريقيا الذي ظل يحمل صليب الالام طوال عقود عديدة قد آن له أخيرا أن يستريح منه .

وبعد انقضاء عامين ونصف من تلك الاحداث ، وعلى الرغم من التقدم المحرز في عملية التغيير في جنوب افريقيا ، وعلى الرغم من فتح باب الحوار الذي بدأ بالافراج عن مانديلا ، وعلى الرغم من اعطاء الاحزاب السياسية صفة قانونية ، ينبغي أن نقر بأن الهدف الاساسي للإعلان - وهو اقامة جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية وغير عنصرية متحررة من الفصل العنصري - لم يتحقق بعد . وما زالت جنوب افريقيا دولة يحكمها نظام الاقلية البيضاء . وما زالت الغالبية العظمى السوداء محرومة من حقوق كثيرة ، منها الحق في التصويت .

إن آفاق التوصل الى حل لهذه المشكلة التي تنطوي على مفارقة تاريخية لا تزال قاتمة ، وذلك ، أولا وقبل كل شيء بسبب العنف المميت الذي يهدد بتقويض أي تقدم حقيقي . ذلك مع أن الإعلان قد شدد بصفة خاصة على ضرورة أن يتخذ نظام جنوب افريقيا اجراءات خاصة حتي يتسنى تهيئة مناخ موات يفضي الى اجراء مفاوضات هادئة . ثم إن اتفاق السلام الوطني الموقع في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بين الحكومة وبين الاحزاب والمنظمات السياسية الرئيسية في البلد قد أحيا الآمال أيضا في إحلال سلم دائم يمكن أن يؤدي الى مفاوضات مثمرة في النهاية .

وقد تأكدت تلك الآمال ببدء المفاوضات في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . ولكن للاسف ، أحبطت تلك الآمال مرة أخرى بتصاعد العنف السياسي - والذي ظهر في أبشع صوره المأساوية في الاشهر القليلة الماضية في مذبحة بوبياتونغ الرهيبة التي وقعت في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وقد أثار ذلك الحادث المأساوي استنكارا شديدا في المجتمع الدولي بأسره ، الذي طالب مرة أخرى بوقف العنف ، وذلك في قرار مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه . وقد جاء تقرير الامين العام (S/24389) بعد ذلك فدعا الى اتخاذ تدابير ترمي الى تنشيط الحوار الضروري مرة أخرى ؛ وقد أقر مجلس الامن تلك التدابير في قراره ٧٧٣ (١٩٩٢) .

إن اجتماع مانديلا - دي كليرك الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ، ومحضر التفاهم الذي وُقع عليه في ذلك الوقت ، قد بعثا الحياة فيما يبدو في عملية السلم التي توقفت بعد مذبحة بوبياتونغ .

وللأسف ، فإن إرجاء اجتماع مانديلا - دي كليرك الثاني ، الذي كان مقررا عقده في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، أدى مرة أخرى الى تأخير استئناف الحوار الذي لا غنى عنه والذي كان المجتمع الدولي يأمل في اجرائه . إن كشف لجنة غولدستون بالأمس فقط عن عن أعمال تخريبية قامت بها بعض الوحدات الحكومية الخاصة ضد التنظيمات السياسية للسود ليس يقينا مما شجع على إرساء الثقة اللازمة لاجراء حوار مثمر .

إن كل التدابير المشجعة وجميع النوايا الحسنة تنهار دائما ، المرة تلو الأخرى ، بسبب أخطبوط العنف المتجدد الذي لا تتوفر فيما يبدو لدى الحكومة العزيمة اللازمة لاخماده مرة واحدة والى الأبد . وإلا فكيف يمكننا أن نوضح السبب في أن توصيات لجنة غولدستون لم تنفذ حتى الآن ؟ وماذا عسانا أن نفسر حقيقة أنه على الرغم من الوعود والاتفاقات ، ما زال السجناء السياسيون يعانون في غياهب السجون في جنوب افريقيا ؟ ومن ذا الذي يمّكن لحكومة جنوب افريقيا أن تأمل في إقناعه بأنها لا تمتلك حقا الوسائل اللازمة للمحافظة على القانون والنظام ؟

وفي حين أن حكومتي ترى أن حل الصراع في جنوب افريقيا يتوقف بالدرجة الأولى على أبناء جنوب افريقيا أنفسهم ، فأنها تشعر مع ذلك بأن على المجتمع الدولي بدوره دورا حاسما يقوم به . ولهذا ، فإننا نرى أن على الأمم المتحدة أن تواصل تقديم دعمها النشيط لعملية الحوار ، وعليها ، أولا وقبل كل شيء ، أن تمارس كل نفوذها لدى قادة جنوب افريقيا من أجل انهاء العنف .

وينبغي على المجتمع الدولي أن يظل على حذر ، لأنه على الرغم من إلغاء قوانين الفصل العنصري ، ما زال استئصال الفصل العنصري بعيدا كل البعد عن الاكتمال . وستواصل جمهورية موريتانيا الاسلامية تقديم دعمها القوي للقضية العادلة لشعب جنوب افريقيا المقهور ، حتى مجيء جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية غير العنصرية .

السيد سيدروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : في الفترة التي انقضت منذ نهاية الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، استمرت في

جنوب افريقيا عملية صعبة من التغيرات السياسية الهامة ترمي الى القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية ، وإنشاء جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية .

وقد بدأت مرحلة هامة في عملية إرساء أساس للتفاوض بغية القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السياسية السلمية بانعقاد الدورة العامة الأولى لمؤتمر العمل من أجل اقامة جنوب افريقيا ، الديمقراطية (الكوديسا الأول) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . ويؤسفنا أنه على الرغم من التقدم المحرز في محادثات الدورة العامة الأولى لهذا المؤتمر ، فإن الدورة العامة الثانية التي عقدت في أيار/مايو من هذا العام لم تسفر عن أي نتائج .

ومع ذلك ، فإننا نرى أن الاجتماع الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، يعد إحدى الخطوات الهامة على طريق الخروج من حالة الجمود في المفاوضات .

إن الاستفتاء الذي أجري في جنوب افريقيا في شهر آذار/مارس ١٩٩٢ ، والذي أعربت من خلاله أغلبية مثيرة للاعجاب من الناخبين البيض عن دعمها لسياسة الاصلاحات التي ينتهجها الرئيس دي كليرك ، إنما يشهد أولا وقبل كل شيء على انتصار العقل والواقعية السياسية على سياسات الفصل العنصري اللاإنسانية والمنافية لروح العصر .

وينبغي أن أؤكد بصفة خاصة على أن الاصلاحات الديمقراطية بعيدة المدى كانت نتيجة لسنوات طوال من الاحتجاج الشامل ضد سياسة الفصل العنصري ، ونتيجة لنضال يتسم بنكران الذات من جانب القوى الديمقراطية نضال تصّدره ولا يزال يتصّدره المؤتمر الوطني الافريقي ، تحت قيادة بطل حقوق الانسان والديمقراطية الفذ ، نيلسون مانديلا .

وينبغي علينا أن نشيد الاشادة الواجبة بالرئيس دي كليرك ، الذي تساعد سياسته ، التي تنم على تصميم على إزالة الفصل العنصري ، على جعل عملية الاصلاح عملية لا رجعة فيها .

ولقد هيأت أيضا دون شك لحدوث التغيرات الايجابية في الحالة السياسية في جنوب افريقيا ، تلك الجهود النشطة التي بذلتها الأمم المتحدة وبذلها المجتمع الدولي ككل الذي تجلى موقفه المتفق عليه تأييدا لايجاد حل سريع لمسألة الفصل العنصري

بالوسائل السياسية السلمية في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي أكدته القرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة بتوافق الآراء .

ومع ذلك ، فما زال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله . وقد ازدادت العملية التفاوضية صعوبة بموجة العنف التي إندلعت في جنوب افريقيا وأسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح . ومن الواضح تماما أن المجتمع الدولي لا يسعه الآن أن يقبل أي مبرر للعنف ، لأن هذا يفضي الى إنكار أول حق من الحقوق الأساسية للفرد وهو الحق في الحياة . وفي حالة جنوب افريقيا ، يؤدي العنف أيضا الى عقبات اضافية لعملية التفاوض ، ويهدد بالتالي المصالح الحيوية لكل السكان في جنوب افريقيا .

وإذ تجري الاستعدادات لاجراء اصلاحات بعيدة المدى في هذا البلد ، ينبغي على المشتركين في هذه العملية الحاسمة والبالغة التعقيد لبناء مجتمع جديد ديمقراطي ، أن يتصرفوا بحكمة ، وأن يظهروا ضبط النفس ، وأن يبذلوا قصارى جهدهم لنبذ العنف كوسيلة من وسائل تحقيق الأهداف السياسية نبذا تاما من المجتمع .

وفي ظل هذه الأحوال السياسية الداخلية البالغة التعقيد ، فإنه من الأهمية بمكان أن نكفل الانتصار ، ليس للعواطف والاتهامات المتبادلة ، وإنما للنهج البناء والاستعداد للتراضي ، وللحوار السياسي ، لأنه لا يوجد أي بديل معقول آخر . إن اختيار سبيل المواجهة لا يمكن إلا أن يؤدي الى الفوضى والى الفقدان التام للسيطرة على العمليات الداخلية في البلاد . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه التكورات يمكن أن تستغلها تلك القوى التي ليس لها أي مصلحة في إنشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا .

لقد أحرزت عملية التفاوض بالفعل تقدما كبيرا ، وتحققت بعض النتائج الايجابية في عملية تفكيك الفصل العنصري . ولهذا السبب بالذات ، ينبغي بذل كل جهد للحفاظ على الدينامية الايجابية للعملية التفاوضية في اطار مؤتمر العمل من أجل اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (الكوديسا) بغية اقامة نظام دستوري جديد .

ينبغي للمجتمع الدولي الذي واصل لعدة عقود سياسة ثابتة تستهدف إزالة الفصل العنصري ، أن يبذل اليوم ، من جانبه كل جهد ممكن في هذه الفترة المعقدة والحرجة للغاية ، للنهوض بعملية الاصلاح البعيد المدى في جنوب افريقيا . ونحن نساند بقوة نتائج نظر مجلس الامن في قضية جنوب افريقيا في تموز/يوليه ١٩٩٢ ، والقرارات التي اعتمدت بشأن هذه القضية ، وهي قرارات ستساعد بكل تأكيد على إنهاء العنف وإيجاد حالة مواتية لاستمرار عملية التفاوض . وينبغي لمراقبي الامم المتحدة . وكذلك مراقبي المنظمات الاقليمية ، مثل المجموعة الاوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث ، أن يقوموا بدور بناء معين في العمل على استقرار الحالة السياسية الداخلية في البلاد .

فضلا عن ذلك ، وكما بيّن بصواب تقرير الامين العام المرحلي الثالث بشأن تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري :

"إن دور المجتمع الدولي في تحويل جنوب افريقيا الي بلد ديمقراطي وغير عنصري لا يمكن أن يكون سوى دور مكمل لادوار مختلف الجماعات السياسية في البلد . فمشاركة هذه الجماعات وحسن نيتها وشجاعتها السياسية هي أمور أساسية لتحقيق النجاح . ويجب أن تلقى على عاتق مواطني جنوب افريقيا أنفسهم مسؤولية التوصل إلى اتفاق عادل ودائم من خلال التفاوض" . (A/47/574 ، الفقرة ١١)

بناء عليه ، فإن من حق الامم المتحدة أن تتوقع من جميع القوى المشاركة في عملية الاصلاح الدائرة في جنوب افريقيا ، بوصفها جزءا من الكوديسا ، أن تبدي الشعور بالمسؤولية التاريخية تجاه مصير بلدها . يجب فورا تجديد عمل آلية التفاوض لوضع نظام دستوري جديد يكفل حق التصويت للجميع على قدم المساواة دون تمييز على أساس العرق ، ويضمن القضاء الكامل على الفصل العنصري بالوسائل السياسية وإنشاء دولة ديمقراطية غير عنصرية .

يدعو الاتحاد الروسي إلى تفكيك الفصل العنصري تفكيكا كاملا في وقت مبكر ، وإلى ممارسة حقوق الانسان ممارسة كاملة والتحول السلمي إلى الديمقراطية في جنوب

افريقيا . وروسيا تقيم علاقاتها مع جنوب افريقيا على أساس الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن الملزمة .

سيساعد الاتحاد الروسي في الجهود المضطلع بها لمواصلة عملية المفاوضات وسيتعاون مع القوى البناءة في جنوب افريقيا ومع جميع البلدان والمنظمات لتحقيق هذه الغاية .

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما كان الحال في السنوات السابقة ، نواجه هذا العام مرة أخرى بمهمة التقييم الموضوعي لمسار العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا ، آخذين بعين الاعتبار جميع الظروف السائدة في هذا البلد . وعلينا قبل كل شيء أن نسهم في العملية بطريقة سلمية وغير عنيفة .

فعقب إلغاء القانون الذي يحظر استعمال المنافع العامة من قبل بعض المجموعات السكانية ، وبعد رفع حالة الطوارئ في جزء من الاقليم في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ ، وإلغاء آخر أعمدة الفصل العنصري - قوانين الأراضي وقانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان - في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، تواجه جنوب افريقيا الخطوة الاخيرة ، التي هي الخطوة الأصعب ، في طريق الإلغاء التام للتمييز العنصري المجاز قانونا ، وهي على وجه التحديد اعتماد دستور ديمقراطي جديد .

إن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية تنضم إلى المجتمع الدولي في الترحيب بالجولة الأولى من المؤتمر العام التدريجية المعني بالعمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، والذي حاول ، بأوسع مشاركة حدثت في أي وقت من الأوقات ، حل القضايا التي تنطوي عليها الخطوات التدريجية غير العنيفة المؤدية إلى صياغة دستور مؤقت جديد والى كفالة حياد وسائط الاعلام في هذه العملية ، والشروط المسبقة لانشاء حكومة تفاهم وطني مؤقتة ، وشكل الدولة الديمقراطية المستقبلة ، والنظام السياسي والاقتصادي المستقبل ، وإعادة دمج الدويلات الأوطان "ترانسكي ، وبفوشاتسوانا ، وفندا ، وسيسكي" في هيكل الدولة الجديدة ، مع المحافظة على حقوق الاقليات الاثنية وعلى الجدول الزمني للعملية برمتها .

فقد أبدت الاقلية البيضاء ، في استفتاء ، دعمها للسياسة الحالية للحكومة . وقد أقرت الاغلبية الساحقة من السكان البيض سياسة الرئيس دي كليرك للتحول وإضفاء الطابع الديمقراطي ، معطيات إياه بذلك تفويضا لمواصلة المفاوضات مع الاغلبية السوداء وللتنفيذ التدريجي لمزيد من الاصلاحات . وقد اعتبر المجتمع الدولي ككل هذه الخطوات إشارات إيجابية . وهي تمثل معلما هاما نحو صيرورة العملية برمتها عملية لارجعة فيها .

وبفشل الجولة الثانية لمحادثات الكوديسا لا سيما زيادة العنف الذي لا معنى له والذي أدى إلى أحداث مأساوية مثل مذبحة بوبياتونغ تأكد مرارا أن تحول مجتمع جنوب افريقيا لن يكون سهلا أو قصيرا . وتأكد مرة أخرى أن من مصلحة شعب جنوب افريقيا عدم القيام بهذه التحركات الجماهيرية التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي وإلى إحداث تغير عنيف وغير ديمقراطي في توزيع السلطة السياسية في البلاد . إن دعم التحول السلمي في جنوب افريقي إلى مجتمع ديمقراطي وغير عنصري يخدم مصلحة العالم بأسره . هناك صراعات مسلحة كثيرة مشتعلة أو كامنة النيران في شتى أصقاع العالم ، بما فيها القارة الافريقية ، ولو ابتليت جنوب افريقيا أيضا بنيران الحرب الاهلية الحمقاء ، فإن توفر القدرة لدى المجتمع الدولي على توفير المساعدة اللازمة لإطفائها سيكون أمرا مشكوكا فيه تماما .

هناك أمثلة عديدة تبين أن التمسك بالعقائد والتعنت وعدم احترام المبادئ الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية والتهديد ، أو حتى استعمال ، القوة لتحقيق أهداف سياسية أمور تهدد مصائر الامم وتؤدي إلى مآسي انسانية لا نهاية لها .

نحن نعتبر مناقشة قضية جنوب افريقية في مجلس الامن وبعثة السيد سايروس فانس ، ممثل الامين العام الخاص إلى جنوب افريقيا ، عنصرين بناءين ، يرجى لهما أن يسهما كثيرا في استئناف محادثات كوديسا المتوقفة ، وأن يكون لهما أثر ايجابي على تهدئة الحالة في البلاد بشكل عام وعلى منع نشوب مزيد من الصدامات القبلية التي تستخدم كوسيلة للضغط السياسي .

نحن نرحب باستئناف المحادثات بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب إفريقيا ، وبمحضر التفاهم المؤرخ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، كما نرحب بمحادثات الحكومة مع المجموعات السياسية الاخرى في جنوب افريقيا . ونعتقد أنها ستسفر عن استئناف محادثات الكوديسا أيضا .

وقد كان للخطوات التي اتخذت منذ أن تقلد الرئيس دي كليرك منصبه صدى طيب إجمالا في العالم . وقد رفعت بعض البلدان جزاءاتها الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا أو رفعت مستوى تمثيلها إلى بعثات دبلوماسية كاملة . وقد اتخذ قرار باعادة قبول عضوية اللجنة الاولمبية الوطنية لجنوب افريقيا في اللجنة الاولمبية الدولية ، وشارك رياضيو جنوب افريقيا ، بعد انقطاع زاد عن عقدين ، في الالعاب الاولمبية الصيفية التي جرت في برشلونة .

لقد أكدنا عدة مرات أن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية تؤيد تماما المبادئ الرئيسية المتعلقة بإنشاء جنوب افريقيا في المستقبل على النحو الوارد في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

وتسعى تشيكوسلوفاكيا الى اجراء حوار متوازن بين ممثلي حكومة جنوب افريقيا وممثلي المؤتمر الوطني الافريقي وجميع القوى الاخرى في النطاق السياسي لجنوب افريقيا . إن موقفنا إزاء عملية تحقيق الديمقراطية يظهر بجلاء في التكورات الدينامية الاخيرة في العلاقات المتبادلة بين تشيكوسلوفاكيا وجنوب افريقيا . إن عدد الزيارات التي قام بها ممثلون من كل البلدين يوضح اهتمامنا بالتوفيق بين وجهات نظر جميع الاطراف المعنية . إننا نقدر تمام التقدير النتائج التي أسفرت عنها زيارة الرئيس دي كليرك ونيلسون مانديلا لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية ، وكذلك الزيارات التي قام بها وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا والتي أجرى خلالها محادثات مع رئيس حزب الحرية السيد مانغوسوثو غاتشا بوثوليزي ، والزيارات التي قام بها رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا لجنوب افريقيا .

ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يستجيب بمزيد من التفهم للتحرك الايجابي الذي تحقق في مجتمع جنوب افريقيا على الرغم من جميع تعقيدات العام الماضي .

ينبغي أيضا أن نولي اهتمامنا لموضوع اشراك جنوب افريقيا في النظام الاقتصادي العالمي . ونرى أنه ينبغي استعمال الامكانية الاقتصادية لهذا البلد لصالح جميع المواطنين بصرف النظر عن لون بشرتهم . وفي هذا الصدد يجب أن نضع في الحسبان أن الجزاءات الاقتصادية الطويلة الأجل التي فرضها المجتمع الدولي ، والتي كان لها ما يبررها عند اعتمادها ، أثرت تأثيرا ضارا كبيرا على اقتصاد هذا البلد وتسهم في الوقت الحالي فعلا في زيادة حدة التوتر في المجتمع .

إن النظام السياسي الحالي في جنوب افريقيا لم يعد نظام الفصل العنصري الذي عرفناه في الماضي . إن عملية إجراء التغيرات الديمقراطية التي يقوم بها

الرئيس دي كليرك يمكن أن تعتبر جهدا مخلصا لتأمين الانتقال الى مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

ونعتقد أن الوقت قد حان لأن نجد ، بمساعدة البلدان الصناعية المتقدمة النمو ، حلا للمشكلات الاقتصادية التي يواجهها هذا البلد والناشئة عن الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي عليه . ومن شأن هذه المساعدة أن يكون لها الى حد كبير ، أثر ايجابي في إصلاح الحالة الاقتصادية المعقدة للبلدان المجاورة في الجنوب الافريقي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو التي ستتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي .

السيدة دي إيل (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٣ الأعضاء في الاتحاد الكاريبي ، الأعضاء في الأمم المتحدة وهي : انتيغوا وبربودا وبربادوس ، وبليز وجامايكا وكومنولث جزر البهاما وكومنولث دومينيكا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس ونيفيس ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، وجمهورية غيانا وبلدي ترينيداد وتوباغو .

يبدو أن الأمل والقلق والتوتر ، التي تعتبر الآن من السمات المميزة للحالة الدولية الراهنة ، تميز أيضا الحالة في جنوب افريقيا اليوم . إن التفاؤل الهائل الذي تولد في العام الماضي نتيجة للافراج عن عدد من السجناء السياسيين ، والغاء عدد من قوانين الفصل العنصري الرئيسية وبدء المفاوضات بين الأحزاب والكيانات الرئيسية داخل جنوب افريقيا من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي غير عنصري عادل ، حل محله الشعور بالاحباط واليأس خاصة بالنظر الى أن عملية التفاوض من أجل اقامة جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري وصلت الى طريق مسدود . وبالاضافة الى ذلك أن العنف لا يزال يتفاقم ، وتزداد حدة أوجه التباين الاجتماعي والاقتصادي القائم على أساس العرق ، نتيجة للركود الاقتصادي ، والآن يعصف الجفاف المدمر ، الذي أودى بحياة الكثيرين وسبل رزقهم في الجنوب الافريقي ، بأجزاء من جنوب افريقيا .

ومما هو مسلم به على نطاق واسع أن تفاقم العنف ، الذي لا يزال يحصد أرواح الالوف من المواطنين الابرياء ، عقبة رئيسية في طريق التقدم صوب الانتقال السلمي الى جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية . وكما ورد في احصاءات لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا يموت كل شهر حوالي ٣٠٠ شخص نتيجة للعنف السياسي . وكان العدد في آب/اغسطس ١٩٩٢ وحده ٣٤٨ شخصا . إننا في منطقة البحر الكاريبي نشعر بالانزعاج والاسى بسبب هذه الخسائر الفادحة في الارواح ويزيد الامر سوءا تواتر الانباء عن اشتراك بعض عناصر الشرطة وقوات الامن في هذه الاعمال الاجرامية .

لقد أعربت الدول الاعضاء في الاتحاد الكاريبي فعلا عن ادانتها لمذبحتي بوبياتونغ وسيسكي اللتين وقعتا في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر من هذا العام . وستبقى صور هاتين المذبحتين عالقة باذهان الكثيرين في جميع أنحاء العالم الذين شاهدوا هذه الجرائم عن طريق وسائل الاتصال اللاسلكية الحديثة . وتثير القلق على نحو مماثل التقارير التي تذكر أنه خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٠ الى حزيران/يونيه ١٩٩٢ ارتكبت ٤٩ عملية قتل وما لا يقل عن ١٢٨ عملية اغتيال سياسي .

وفي ظل الحالة المتفجرة الراهنة في جنوب افريقيا ، من الضروري أن تمارس جميع الاطراف أقصى قدر من ضبط النفس وأن تبدي المسؤولية السياسية والالتزام اللازمين لحماية مستقبل بلادها وشعوبها وذلك باحترام نص وروح اتفاقات السلم الوطني . وإذ نأخذ بعين الاعتبار أن الاتفاقات لم تؤد حتى الآن الى انهاء تيار العنف المتزايد في البلاد ، فإن عقد اجتماع عاجل للموقعين على هذه الاتفاقات والاطراف المعنية الاخرى ينبغي تشجيعه لتحقيق هذا الهدف .

إن الدول الاعضاء في الاتحاد الكاريبي تشارك الرأي بأن خلق مناخ مؤات للمفاوضات السلمية والانشطة والمناقشات السياسية الحرة في جنوب افريقيا يمكن أن يتحقق ليس فقط بالتناول الناجح لمشكلة العنف ولكن أيضا بضمان إلغاء جميع التشريعات القمعية . فحتى الآن لم يقم نظام جنوب افريقيا بالغاء بعض جوانب قانون الامن الداخلي القمعي الذي طالبت الجمعية العامة بالغائه في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري الذي اعتمدته بتوافق الآراء في عام ١٩٨٩ . إن أحكام بعض التشريعات الاخرى

القائمة مثل قانون الامن العام لعام ١٩٥٣ لا تزال تعطي قوات الامن سلطات واسعة . وفي مثل هذه الظروف من المؤكد تقريبا أن يظل الاشخاص محتجزين على نحو تحكمي ولاغراض سياسية . ومن ثم لا يدهشنا أن تذكر تقارير لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا أن أكثر من ١٠٠ محاكمة سياسية لا تزال تأخذ مجراها .

ويزيد من خطورة هذه الحالة أن نعرف أن السجناء يلقون مصرعهم في سجون الشرطة . وقد ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري هذا العام أنه في الاشهر الثمانية الاولى من عام ١٩٩٣ مات ٨٦ سجينا أثناء احتجازهم لدى الشرطة . وقد روعنا بصفة خاصة ما كشف عنه النقاب أحد الاطباء البارزين في الباثولوجيا في جنوب افريقيا من أن ٩٠ في المائة من حالات الوفيات المئتين في صفوف المحتجزين لدى الشرطة التي أجري لها فحصا بعد الوفاة تبين أن السجناء قتلهم أفراد الشرطة .

ولا يستطيع أي مجتمع ملتزم حقا بالعدالة والمساواة وحكم القانون أن يتجاهل بسهولة هذه الادعاءات . فحتى الآن لم يف نظام جنوب افريقيا بوعوده بإجراء التحقيقات . ونحن نحث على إنشاء آلية موثوق بها لتقوم بتحقيق عاجل ، وتقدم مرتكبي هذه الجرائم الى القضاء .

وترحب الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي بالاتفاق الذي ابرم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بين المؤتمر الوطني الافريقي وسلطات جنوب افريقيا بشأن أمور منها الافراج عن السجناء السياسيين المحتجزين على ذمة اتهامات يدعى أنها ارتكبت في أو قبل ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . إلا أن موقف النظام هذا ينبغي أن يقترن بتأكيدات بوقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية وكل التوقيفات والاحتجازات التعسفية ، وبإلغاء التشريعات القمعية التي تشجع هذه الأنشطة .

إننا نحيي أيضا التقدم الكبير الذي تفيد التقارير أنه تحقق فيما يتعلق بعودة أبناء جنوب افريقيا المنفيين وبإعادة ادماجهم في مجتمعهم ، وبالدور الحاسم الذي أدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في هذا الصدد . إلا أن مما يدعو للأسف أن كثيرا من المنفيين قد فتر حماسهم للعودة الى ديارهم ، كما جاء في التقرير الحالي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بسبب الظروف التي عاناها من عادوا قبلهم ، مثل ملاحقة الشرطة ، والسجن ، وسوء السكن ، وقلة فرص العمل ، وسيادة الاضطراب والعنف . ولا مراء في أن هذا يوضح بجلاء الحاجة الى استجابة عاجلة ومنسقة وشاملة من جانب المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة بصفة خاصة ، لمواجهة الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا .

إن شتى التقارير المعروضة على هذه الهيئة بشأن سياسات الفصل العنصري التي يتبعها نظام الفصل العنصري توضح بجلاء أن التغيرات العميقة التي لا رجعة فيها التي طالب بها الاعلان المتعلق بالفصل العنصري لعام ١٩٨٩ لم يجر تنفيذها حتى الآن في جنوب افريقيا . ومما يتسم بأهمية حيوية لنجاح هذا المسعى الجماعي الرئيسي ضرورة أن تشترك جميع الأطراف داخل جنوب افريقيا ، بحسن نية ، في عملية تفاوضية ذات قاعدة عريضة لصياغة بداية جديدة للمستقبل . والدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي ملتزمة

بالانتقال السلمي صوب مجتمع ما بعد الفصل العنصري في جنوب افريقيا . إننا نؤيد الدعوة التي وجهتها اللجنة المخصصة - المؤلفة من رؤساء دول أو حكومات الجنوب الافريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية - الى حركات التحرير وغيرها من الهيئات التقدمية الى أن تحشد قواها في إطار جبهة موحدة تمثل الشعب المقهور . إن إقامة جبهة مشتركة بين هذه الحركات والهيئات لا يمكنها إلا أن تعود بالنفع على الجميع وتتيح أفضل فرصة تبشر بمقدم فترة الانتقال التي طال انتظارها الى اقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

وينبغي أن تؤدي الامم المتحدة من جانبها دورا أكبر في العملية الرامية الى التحويل التفاوضي السلمي لمجتمع جنوب افريقيا . فاشتراك هذه المنظمة الوثيق في التطورات الجارية في جنوب افريقيا لما يقرب من أربعين عاما دليل واف على التزامها بالكفاح ضد الفصل العنصري . ونحن لا نستطيع أن نسمح بدوام حكم الاقلية في ذلك البلد . فإن ما يتقرر مصيره هنا أمر خطير جلل . فقد تحمل السكان ولا يزالون قدرا هائلا من المعاناة . وترحب دول الاتحاد الكاريبي باشتراك الامم المتحدة النشيط في العملية الجارية . ولكن لما كان المراقبون الدوليون العشرة الذين وزعتهم الامم المتحدة في جنوب افريقيا في آب/اغسطس ١٩٩٢ لمراقبة حملة العمل الجماهيري التي قادها المؤتمر الوطني الافريقي قد أسهموا إسهاما إيجابيا في حمل جميع الأطراف على الالتزام بسلوك سلمي ، فينبغي التفكير بشكل جاد في زيادة حجم بعثة المراقبين الحالية التابعة للامم المتحدة وفي توسيع ولايتها .

إن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الكاريبي ترى أن الجزاءات الاقتصادية والمالية والعسكرية المفروضة على جنوب افريقيا تشكل عوامل هامة في الحملة الدولية الراهنة الرامية الى الضغط على نظام الاقلية في بريتوريا لحمله على التفاوض بحسن نية حول الانتقال السلمي الى مجتمع ما بعد الفصل العنصري . ونحن نحث جميع الدول على الامتناع عن القيام منفردة برفع الجزاءات وغيرها من التدابير التقييدية المفروضة على جنوب افريقيا ، عملا بما سبق الاتفاق عليه في قرارات

الجمعية العامة ومجلس الامن ، الى أن تنفذ في ذلك البلد تغييرات عميقة لا رجعة فيها .

ومن العناصر الهامة المكملة لهذه الانشطة تقديم الدعم المالي وغير المالي الى حركات التحرير والمنظمات والهيئات التي تناهض الفصل العنصري داخل وخارج جنوب افريقيا ، والتي تبذل جهودا نشطة من أجل معالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية داخل البلد . ونحن في الاتحاد الكاريبي نجدد التزامنا ببذل قصارى الجهد لدعم النضال المناهض للفصل العنصري ، وسنواصل العمل في تعاون وثيق مع الآخرين من أجل ضمان أن تسود أخيرا في جنوب افريقيا الحرية والمساواة والعدالة .

السيد أحمد (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي شرفي أن أشترك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة في مناقشة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقريرها الشامل الحافل بالمعلومات لعام ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، وعلى اسهامها القيم الذي قدمته عبر السنين الى النضال المناهض لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . كما نرحب بالتقرير المرحلي الثالث للأمين العام بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (A/47/574) .

عندما نظرت الجمعية العامة في هذه المسألة في العام الماضي ، كان المناخ مفعما بالأمل . وكان الأمين العام قد أعرب في رسالة بعث بها الى اللجنة المخصصة لمناهضة الفصل العنصري عن الرأي القائل إنه :

"... بوجه عام ، بالرغم من تعثر التقدم نحو القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فإن هذا التقدم لا يزال يسير على الطريق الصحيح . فقد ألغيت الهياكل القانونية الكبرى للفصل العنصري ، واتخذت عدة تدابير ضرورية لتهيئة جو مؤات للمفاوضات وكذلك مبادرات للسلم ، ويبدو أن جنوب افريقيا تتحرك قدما صوب البدء في مفاوضات مضمونية" .

(A/AC.115/PV.652 ، ص ٨)

وأعرب وفدي آنذاك عن أمله في أن يؤتي كفاح شعب جنوب افريقيا ثماره بإقامة حكومة ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب افريقيا .

وكان هذا التفاؤل يرتكز على بضعة تطورات إيجابية حدثت في ١٩٩١ . فقد كانت حكومة جنوب افريقيا قد ألغت قوانين التقييدات العنصرية ، وقانون تدابير الأراضي ذات الأساس العنصري ، وقانون مناطق الجماعات ، وقانون الأراضي . وكانت هذه الأعمال قد استجابت جزئيا لتطلعات شعب جنوب افريقيا . وأقول "جزئيا" لأن هذه التدابير لم تقض تماما على هياكل الفصل العنصري البغيض .

ورغم أنها أوضحت وجود عنصر من النضج السياسي لدى حكومة جنوب افريقيا ، فإنها لم تنشئ على الوجه الكامل عملية في وسعها أن تؤدي إلى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية ، وفقا لما يدعو إليه الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الاستثنائية الـ ١٦ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ولن يتسنى القيام لهذه العملية إلا في مناخ يفضي إلى التفاوض وفقا لما يدعو إليه الإعلان ؛ ومن شأن التصدي لمشكلة العنف ، التي تطاردنا بصورة مستمرة أن يكون حتما خطوة أساسية صوب تهيئة هذا المناخ .

وقد بدأت عملية التفاوض في نهاية ١٩٩١ على نحو مشجع للغاية حينما عقد المؤتمر الأول للعمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية خلال يومي ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام . وقد ولدت نتائج هذا الاجتماع الكثير من التوقعات لدى شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي . وأنشئت خمسة أفرقة عاملة لتتناول عدة جوانب محددة من العملية الرامية إلى إنشاء جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية . وكان من المتوقع أن تؤدي في النهاية تقارير الأفرقة العاملة هذه في الاجتماع الثاني لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية المعقود في يومي ١٦ و ١٧ ايار/مايو ١٩٩٢ إلى بدء عملية يمكن أن تقام بموجبها ترتيبات انتقالية وانتخابات لجمعية تأسيسية لوضع إطار لدستور لجنوب افريقيا ديمقراطية . ومن المؤسف أن الاجتماع لم يؤد إلى النجاح المرغوب فيه بل المتوقع .

ومن المحزن أنه بينما تقوم كل الأطراف في جنوب افريقيا بمحاولات لإعادة تنشيط عملية التفاوض ، بل تقوم بها رغم وجود اختلافات جوهرية بين حكومة جنوب افريقيا وحركات التحرير ، بدأت ظاهرة العنف السياسي تكشف من جديد عن وجهها القبيح . لقد عاد العنف السياسي إلى جنوب افريقيا بشراسة مجددة وكأنه يتحدى آمال وتطلعات سكان جنوب افريقيا وكذلك المجتمع الدولي بأكمله .

ووفقا لبعض التقارير ، قتل عدد يبلغ في مجموعه ٤٠٠ ٣ شخص خلال العنف السياسي في جنوب افريقيا في الفترة بين التوقيع على اتفاق السلم الوطني في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ وآب/اغسطس ١٩٩٢ . وأوضحت مذبحة بواباتونغ المرتكبة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ثم مذبحة سيسكاي المرتكبة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أن ظاهرة العنف السياسي في جنوب افريقيا لها جذور أعمق مما كان يعتقد المجتمع الدولي من قبل .

ويكمن السبب وراء العنف في نظام الفصل العنصري ذاته الذي يشيع الفرقة بين الشعب ويبتلي الابرياء وغير المرتابين بالكراهية والقسوة . وفي الواقع إن الفصل العنصري يولد العنف ولا يمكنه أن يدوم إلا عن طريق العنف . وإن ظهور العنف من جديد في جنوب افريقيا قد أوضح بجلاء أن عملية التفاوض في جنوب افريقيا هشّة للغاية . وتشير مذبحة سيسكاي على نحو قاطع إلى استمرار التعصّب في جنوب افريقيا ، وبخاصة فيما يسمى بالبلدات ، بشأن حرية ممارسة النشاط السياسي الذي تمثل المظاهرات العامة أدواته الأكثر فعالية ، ولدينا اعتقاد راسخ بأنه إذا ما كان لعملية التفاوض في جنوب افريقيا أن تقوم على أساس متين ، فإنه من الاساسي أن تعالج أولا مسألة العنف على نحو فعال وسريع .

وبينما كانت ظاهرة العنف ـ وبخاصة مذبحتا بواباتونغ وسيسكاي ـ تطورا اهتز له المجتمع الدولي ، فإنها قد اسهمت أيضا في الزيادة من حدة تركيزه على الاحداث في جنوب افريقيا . وقد تقررت بناء عليها الضرورة الملحة للتوصل إلى حل لمشكلة العنف في جنوب افريقيا . ولقد أجرى مجلس الامن مناقشة لمدة يومين في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ ليستمع إلى رأي حركات التحرير في جنوب افريقيا . وشاركت في المناقشة أكثر من ٤٠ بلدا للتعبير عن معارضتها الشديدة لظاهر العنف في هذا البلد .

وبناء على توصية مجلس الامن ، زار الممثل الخاص للامين العام ، السيد سايروس فانس ، والسيد فير بندرا دايال الذي رافقه ، جنوب افريقيا للتداول مع الاطراف الرئيسية في هذا البلد بغية التوصية بتدابير تساعد في وضع حد فعّال

للعنف ، وفي تهيئة الظروف للتفاوض الذي يؤدي إلى الانتقال بصورة سلمية إلى جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية . وثمة نتيجة إيجابية لهذه المشاورات هي أن الامم المتحدة أوفدت مراقبيها إلى جنوب افريقيا لحضور المظاهرات الشعبية التي نظمها المؤتمر الوطني الافريقي في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٢ . وهناك رأي شائع يقول بأن وجود أولئك المراقبين قد أسهم مساهمة كبيرة في التقليل من العنف السياسي إلى الحد الادنى خلال هذه المظاهرات ونحن نرحب أيضا بقرار مجلس الامن الذي أوصى الامين العام للأمم المتحدة ، نتيجة لهذه المشاورات ، بأن يعين مراقبين في جنوب افريقيا على وجه السرعة .

ووفقا لما لاحظه الامين العام في تقريره إلى مجلس الامن (S/24389) ، أقام اتفاق السلم الوطني إطارا شاملا لإنهاء العنف ، ولتسهيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، واعادة البناء في جنوب افريقيا - وهناك حاجة إلى تعزيز هذه الاليات حتى تتمكن من الاضطلاع الفعّال بولاياتها في التحكم بظاهرة العنف . وفي هذا الصدد ، نتفق مع ملاحظة الامين العام بأنه يمكن لمراقبي الامم المتحدة أن يعملوا بالاشتراك الوثيق مع أمانة السلم الوطني لتعزيز أغراض هذا الاتفاق ، ونأمل أنه يمكن التوصل بفضل التنسيق بين مراقبي الامم المتحدة وأمانة السلم الوطني إلى حل دائم لظاهرة العنف في جنوب افريقيا .

بيد أن هناك تطورا سارا آخر قد حدث خلال هذا العام يتمثل في محضر التفاهم الذي وقعه رئيس جمهورية جنوب افريقيا ، السيد ف . و . دي كليرك ، ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد نيلسون مانديلا في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وإننا نؤمن بأنه سيوفر اتجاها محددا لإقامة جمعية تأسيسية ديمقراطية وترتيبات انتقالية إلى حين إقامة حكومة ديمقراطية في جنوب افريقيا ، والاهم من ذلك بكثير ، انه سيؤدي إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . وإن استمرار إيداع السجناء السياسيين السجون في جنوب افريقيا يمثل أحد العوامل الرئيسية المثيرة في عملية التفاوض ، ونأمل أن التوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة

ولاتفاقات أخرى بشأن إنشاء جمعية دستورية واتخاذ الترتيبات الانتقالية التي تضمنها محضر التفاهم سيسهم في تعزيز عملية التفاوض ودعمها .

وثمة نتيجة أخرى للفصل العنصري مستنفدة للقوة تتجلى في التباينات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة الآن في جنوب افريقيا . وتعيق هذه التباينات أيضا ، من حيث أنها نتيجة لهياكل الفصل العنصري ، عملية الانتقال السلس إلى جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية . وقد وفر تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بعض المعلومات التي كشفت عن مدى هذه التباينات .

وينبغي بذل كل الجهود الممكنة في جنوب افريقيا لمعالجة أوجه الإجحاف تلك على نحو عاجل ، ولمعالجة المستوى الحرج للبطالة وأوجه القصور في المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي تواجه أهالي جنوب افريقيا السود . إن الافتقار الى الاسكان والمرافق التعليمية والفرص الاقتصادية لأهالي جنوب افريقيا السود بحاجة الى اهتمام خاص من المجتمع الدولي مع الاستئناس بآراء حركات التحرير .

لقد خلصت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وبحق في تقريرها الى استنتاج مؤداه أن عملية الانتقال الديمقراطي في جنوب افريقيا وتفكيك نظام الفصل العنصري بحاجة الى التشجيع المستمر من المجتمع الدولي . ونحن نؤيّد طلب اللجنة الخاصة الى المجتمع الدولي بأن يدعم العملية الجارية في جنوب افريقيا من خلال التطبيق التدريجي للتدابير الصحيحة ، وفق ما تسوغه التطورات الجارية . لقد قلنا في الماضي إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يظل يقظا حتى يتمكن كل أهالي جنوب افريقيا من العيش معا بصفتهم مواطنين متمتعين بالمساواة الكاملة في مجتمع ديمقراطي لا عنصري بحق ، في إطار دستور متفق عليه بحرية من جانب شعب جنوب افريقيا على أساس غير تمييزي .

وفي عام ١٩٤٦ كانت الهند أول بلد يضع مشكلة الفصل العنصري نصب أعين المجتمع الدولي . ونكرر مرة أخرى دعمنا المستمر للنضال الذي تخوضه الأغلبية في جنوب افريقيا من أجل استعادة حقوقها المشروعة . لقد عانى شعب جنوب افريقيا لوقت طال أمده من فقدان حقوقه السياسية بسبب وجود الهياكل العنصرية التي أقامها نظام الفصل العنصري . كما بدأ يعاني من التدهور في أحواله الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للفصل العنصري . ويحدونا الأمل في أن يشهد عام ١٩٩٣ انتصار الحكمة ودّق آخر مسمار في نعش نظام الفصل العنصري ، حتى يتمكن شعب جنوب افريقيا من أن يتمتع مرة أخرى بحريته السياسية ويقرر مصيره ، وينضم الى مجتمع الأمم الديمقراطية الآخذ في الإتساع .

السيد تشو (سنغافوره) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن جنوب افريقيا وصلت الى مفترق طرق . وعملية الاصلاح السياسي في جنوب افريقيا جارية منذ بعض الوقت ، بدءا بالافراج عن السيد مانديلا ، وهو الافراج الذي رحب به العالم كله .

وقد تبع هذه الخطوة الاولى الهامة المحادثات المتعلقة بإنشاء مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) خلال عام ١٩٩٢ ، الذي يعد علامة هامة على الطريق الطويل المؤدي الى تسوية تفاوضية سلمية . وشهد استفتاء آذار/مارس ١٩٩٢ كذلك تصويتا لم يسبق له مثيل من جانب أهالي جنوب افريقيا البيض تأييدا لتفكيك نظام الفصل العنصري . ولئن كانت هذه التغيرات ايجابية ، فإن هناك صعابا كثيرة يمكن أن تهدد عملية الانتقال الى حكم الاغلبية الديمقراطية لحكومة ما بعد فترة الفصل العنصري . وبينما يتعين الآن على شتى الأطراف في جنوب افريقيا اختيار الطريق المؤدي الى المرحلة المقبلة ، فإنه يتعين أيضا على المجتمع الدولي أن يركز اهتمامه الآن على عملية الانتقال الى جنوب افريقيا بعد فترة الفصل العنصري وأيضا على عملية بناء السلم التي تؤدي الى إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية المحكومة بالاغلبية .

وقد ساعدت جهود المجتمع الدولي في بدء الضغط من أجل التغيير السياسي في جنوب افريقيا وفي استمرار هذا الضغط . وتظل سنغافوره ملتزمة التزاما كاملا بالاستئصال التام لشافة الفصل العنصري ، والانتقال السلمي الى جنوب افريقيا اللاعنصرية والديمقراطية . وتحقيقا لهذين الهدفين ، تؤكد سنغافورة على الحاجة الى أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته النشطة في عملية الاصلاح السياسي الجارية حاليا في جنوب افريقيا . فالاصلاح الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا بالعمل المتضافر والمنسق وبدعم المجتمع الدولي . لذلك ، نرحب ببيان الامين العام الذي ألقاه يوم ١٢ تشرين الاول/اكتوبر في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا والذي جاء فيه :

"... إن الامم المتحدة لا تدين الفصل العنصري فحسب ، ولكنها ستتخذ أيضا خطوات بنّاءة ومحددة للمساعدة في عملية الانتقال السلمي في جنوب افريقيا" . (A/AC.115/PV.661 ، ص ١١ ، في النص الانكليزي)

وترحب سنغافورة بصفة خاصة بارسال ٤٤ مراقبا من الامم المتحدة الى جنوب افريقيا للمرابطة في المناطق التي يشتد فيها العنف السياسي . ويدلل وجودهم على التزام الامم المتحدة بتحقيق انتقال سلمي الى جنوب افريقيا الديمقراطية واللاعنصرية وعلى الارادة السياسية للامم المتحدة لتحقيق ذلك الانتقال .

وفي هذا السياق نؤيد النداء الموجه من بعثة الامم المتحدة للمراقبين في جنوب افريقيا بأن يُسمح فورا للقاضي غولدستون رئيس لجنة التحقيق فيما يتعلق بمنع العنف والترويع ضد الجمهور بإجراء التحقيق مع الاطراف المسؤولة عن التحريض على أعمال العنف وارتكابها . ونلاحظ أن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يشير (A/47/22 ، الفقرة ٢٣) الى انتقادات القاضي غولدستون لإخفاق الحكومة في اتخاذ خطوات حازمة تكفل الحيلولة دون قيام أعضاء قوات الامن بالسلوك الإجرامي وتؤيد اللجنة الخاصة كذلك توصيته بالحظر التام لحمل الاسلحة الخطرة . ونحن نؤيد بشكل عام توصيات اللجنة الخاصة الواردة في الفقرة ١٨١ من تقريرها .

وبغية عدم إضاعة الزخم في عملية الاصلاح يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على حكومة جنوب افريقيا . ومع ذلك ، في سعينا لتحقيق التغيير الدائم في جنوب افريقيا ، يلزم أن نأخذ في الحسبان أن الإبقاء على الضغط يمثل عملية حساسة ينبغي أن تمارس تدريجيا وبدقة . وفي هذا الإطار ، ينبغي ألا يجري رفع انفرادي وسابق للأوان للحظر الإلزامي لتصدير الاسلحة .

إن النضال ضد الفصل العنصري لا ينتهي بالقضاء الرسمي على مؤسسات الفصل العنصري . فحتى بعد القضاء رسميا على الفصل العنصري ، سيبقى الشعور بآثاره . وقد أقر الامين العام بأن :

"فظائع الفصل العنصري قد خلّفت تركة مريرة من العنف والقمع الاقتصادي والريبة والالام" . (A/AC.115/PV.661 ، ص ٨ ، من النص الانكليزي)

وهذه التركة أيضا تركة الإجحاف المستمر بين الاعراق والمجتمعات . توجد اختلالات في الدخل والثروات والاراضي والفرص ويمكن لهذه الاختلالات أن تؤدي الى احتكاكات اجتماعية وزعزعة سياسية . ويمكن كذلك للريبة والكراهية والحرمان الاقتصادي ووجوه الظلم التي تراكمت على مر السنين أن تهدد جنوب افريقيا الديمقراطية واللاعنصرية الجديدة عندما يجري إنشاؤها . ووفقا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري :

"إن الفصل العنصري لم يعمل على تقسيم أمة الى أمتين فحسب ولكنه أدى أيضا الى حدوث فوارق صارخة في الحالة الاجتماعية والاقتصادية" . (A/47/22 ، الفقرة ١٨٠)

وعلى ذلك ، فإنه الى جانب التغييرات السياسية في جنوب افريقيا ، تعتبر الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بالغة الاهمية أيضا .

وعلى الجبهة الاقتصادية اضرت عقود النضال وجزاءات الامم المتحدة بقدرة الاقتصاد على التنافس . وبغية التغلب على آثار الجزاءات ، أقيمت صناعات كثيرة مبدعة في جنوب افريقيا ولكنها تفتقر الى الكفاءة الاقتصادية . إن هذه الصناعات ، التي حظيت بحماية كبيرة ، ستعوق النمو الاقتصادي . وستحتاج جنوب افريقيا الى فتح اقتصادها وتطوير صناعات قادرة على التنافس دوليا .

إن البطالة الواسعة النطاق والبطالة الجزئية في المناطق الحضرية وفيما بين الفلاحين الذين لا يملكون أراضي ، والافتقار الشديد الى القوة البشرية المدربة تمثل مشاكل خطيرة بالنسبة للاقتصاد .

وبالمثل ، سيكون من المتطلب حدوث تغيرات أساسية في المواقف والقواعد الاجتماعية .

ولا يمكن التوصل الى جنوب افريقيا التي يسودها السلم والاستقرار بعد الفصل العنصري إلا بالاصلاح الاجتماعي . وقد يكون من أهم التغيرات اللازمة تلك التي تتضمن إعادة إدماج جيل السود من مواطني جنوب افريقيا الذين قضوا سنوات وهم يتحدون نظام الفصل العنصري . ويحرم السود من مواطني جنوب افريقيا من فرصة الحصول على تعليم مناسب . ووفقا لما ذكره وزيرنا السامي السيد لي كوان يو ، الذي أدلى ببيان في مؤتمر "الفينانشيال ميل" في جنوب افريقيا مؤخرا ، هناك

"جيل مفقود من الافريقيين الذين حرموا من التعليم أو حصلوا على قدر ضئيل منه ونشأوا خلال أعوام التحدي الموجه للفصل العنصري" .

ويجب استيفاء احتياجاتهم وتطلعاتهم . ومرة أخرى ، وفقا لعبارات السيد لي كوان يو ،

"يمكن للبيض أن يسهلوا الامور إذا قبلوا غيرهم قبولا حقيقيا بصفتهم مساوين لهم . ولكن ليس من السهل بناء علاقة جديدة متكافئة عندما يكون مستوى تعليم المجموعتين متفاوتا للغاية وعندما يكون البون شاسعا بين الثقافتين" .

وسيكون على الحكومة الجديدة لما بعد الفصل العنصري أن تقدم الإغاثة النفسية والاقتصادية الى الكثيرين ممن يشعرون بانهم كانوا محرومين منذ زمن طويل . ولكن الحكومة الجديدة ، بتقديمها لهذه الإغاثة ، يجب ألا تنزل ضررا بليغا بقدرة الاقتصاد على التنافس . والنصر السياسي والقضاء على الفصل العنصري سيتبعهما التحدي المتمثل في إقامة حياة يومية عادية مستقرة ونظام اجتماعي يلبيان الاحتياجات الاقتصادية والنفسية لأجناس جنوب افريقيا . فالأفراد الذين قضوا سنوات عمرهم في هياج ونضال في سبيل حرياتهم يجب أن يجدوا مكانهم في المجتمع . ويجب إنشاء مجتمع ديمقراطي عادل جديد في المستقبل .

لقد ذكرنا بعض التحديات الضخمة المعقدة التي تواجه جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري . ومن المحتمل أن تربك هذه التحديات الحكومة الجديدة لما بعد الفصل العنصري إلا اذا حصلت على دعم كبير من المجتمع الدولي . وسيتعين علينا أن نعمل معا

في نهاية المطاف على بناء السلم في جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري . وفي هذا السياق ، نرحب بقول الامين العام

"تظل الامم المتحدة مستعدة لتوفير استجابة منسقة على نطاق المنظومة لمعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ممارسة الفصل العنصري التي اتخذت طابعا مؤسسيا والمستمرة منذ أمد بعيد" . (A/47/574 ، الفقرة ١٠)

وسنغافورة ، من ناحيتها ، ستقدم معونتها في مجالات المساعدة التقنية والتدريب التقني . ونرى أن القضاء التام على نظام الفصل العنصري ومؤسساته يجب أن يتبعه إنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية جديدة . وسنغافورة ، التي تعي تماما هذه الحاجة الى بناء جنوب افريقيا جديدة ، ستساعد ، بمواردها المحدودة ، في تدريب الموظفين الهامين بناء على طلب المؤتمر الوطني الافريقي . وبفضل هذه المساعدة التقنية والمساعدة في التدريب ، يمكن العمل على تحديث الاقتصاد وإعادة بنائه وإرساء أسس أمة جديدة بعد الفصل العنصري .

وعلى الرغم من أن أطراف جنوب افريقيا هي وحدها التي يمكن أن تتفاوض وتتفق على تسوية دستورية مرضية ، وهي سبيل الاستقرار السياسي مستقبلا ، فعلى المجتمع الدولي واجب أدبي في المساعدة على بناء السلم في جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري . فالديمقراطية وحدها لن تطعم الجياع ولن ترضي المسلوبين . وسيتعين بناء أمة جديدة متعددة الاعراق على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية راسخة . وإرساء هذه الاسس سيتطلب من جميع سكان جنوب افريقيا ، والمجتمع الدولي كذلك ، بذل التضحيات والجهود الضخمة . ويمكن للمساعدات الدولية أن تساعد جنوب افريقيا على اختيار السبيل الصحيح وهي تقف في مفترق الطرق .

السيد خزازي (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن سياسات الفصل العنصري التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا تدرج دائما على جدول أعمال الجمعية العامة . وقد صدرت قرارات عديدة توضح الإدانة الكاملة لنظام الفصل العنصري البغيض منذ تأسيسه في جنوب افريقيا ، وبخاصة بعد إنشاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في عام ١٩٦٣ .

واعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة بتوافق الآراء ، وهو الإعلان المتضمن في مرفق القرار دإ - ١/١٦ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أقوى دليل على التصميم الدولي على تصفية الفصل العنصري . ويدعو الإعلان الى تهيئة مناخ ملائم لمفاوضات تهدف الى إقامة جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية وغير عنصرية ترتكز على دستور جديد .

ووفقا للإعلان ،

"إن السلم والاستقرار الدائمين في الجنوب الافريقي لا يمكن تحقيقهما إلا عند تصفية نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد ديمقراطي وغير عنصري" . (القرار دإ - ١/١٦ ، المرفق ، ص ٢)

ولذلك ترى جمهورية إيران الاسلامية أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يتهاون في التدابير الحالية المتخذة ضد نظام الفصل العنصري قبل أن يحقق هذا الهدف .

وخلال السنوات الثلاث السابقة حدثت بعض التطورات الايجابية ، مثل إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، ومن بينهم السيد نيلسون مانديلا ، وإيقاف حالة الطوارئ وإلغاء تشريع تمييزي معين ، وعودة عدد من المنفيين السياسيين ، وأخيرا ، بدء المفاوضات في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . إلا أنه بالرغم من هذه التطورات ، لا يزال نظام الفصل العنصري قائما كوصمة في ضمير الانسانية .

وبالنسبة للسجناء السياسيين ، جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ما يلي :

"توقف اطلاق سراح هؤلاء السجناء عمليا منذ بداية عام ١٩٩٢ . ولا يزال لدى اللجنة المعنية بحقوق الانسان في أيلول/سبتمبر قائمة بحوالي ٣٩٥ سجينا سياسيا . ولذلك ، وبعد مرور أكثر من عام على الموعد النهائي المتفق عليه في محضر بريتوريا لاطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، فإن المسألة لم تحل بصورة نهائية" . (A/47/22 ، الفقرة ٣٨)

وبالنسبة لمسألة المنفيين ، جاء في هذه الفقرة ما يلي :

"عدد المنفيين الراغبين في العودة كان أقل مما كان متوقعا ، ويرجع ذلك بصورة جزئية الى أن بعض هؤلاء العائدين قد تعرض لازعاج الشرطة أو حتى السجن ، وبصورة رئيسية الى سوء حالة السكن وتوقعات العمل بالاضافة الى عدم الاستقرار والعنف اللذين يسودان البلدات في البلد" . (المرجع نفسه)

ويهدف العنف الآن الى زعزعة القوى والمجتمعات الديمقراطية بصفة عامة . ولا يزال شعب جنوب افريقيا المحروم يعاني من النظام العنصري . لقد قتل وجرح كثيرون من جراء الاعمال القاسية التي تمارسها بانتظام قوات أمن جنوب افريقيا .

لقد ساد العنف بطريقة منتظمة متزايدة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . فيقال أن أكثر من ٧ آلاف شخص قتلوا منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ . ويندرج الضحايا تحت فئات مختلفة . ووفقا لمرفق الوثيقة S/24232 ، تصاعد العنف الذي يستهدف مجتمعات السود في جنوب افريقيا تصاعدا مزعجا . وأمثلة هذه العنف تشمل المذبحة التي حدثت في بلدة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . والمذبحة في سيسكاي في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . والحالة الجديدة تثير شواغل خطيرة حول الرقابة التي يمارسها النظام الحالي على قوات الامن .

وفي هذا الصدد ، تشير أنباء كثيرة الى مشاركة عناصر من قوات الامن واليمين المتطرف في استفحال هذا العنف المتواصل . وعلى الرغم من أن السلطات التابعة للنظام القائم في جنوب افريقيا تتحمل كل المسؤولية عن العنف المنتشر ، فإن أقل ما يقال عن استجابتها أنها غير وافية ، وتلحق ضررا بليغا بعملية المفاوضات السلمية .

لقد رحبت جمهورية ايران الاسلامية بالقرار الصادر عن قمة منظمة الوحـــدة الافريقية والقاضي بعرض المسألة على مجلس الأمن . ولقد رحبنا أيضا بقرارات المجلـــس وإننا نثني على الأمين العام لايفاده مراقبين الى جنوب افريقيا بهدف الإنهاء الفـــوري للعنف . وفي هذه المرحلة الدقيقة جدا ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ على الفـــور جميع التدابير الضرورية ، أولا ، للوقف التام للعنف ، وثانيا ، لانشاء آلية رصـــد للحالة في جنوب افريقيا بهدف إتاحة الفرصة أمام مفاوضات بناءة من أجل استئنـــاف الطريق وتمهيدها بهدف الاستئصال الكامل لنظام الفصل العنصري .

وفي هذا السياق ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن قيام هذه المفاوضات فـــي إطار ديمقراطي حقا يكون مقبولا لدى جميع الأطراف المعنية . وينبغي تشجيع حكومـــة الأقلية في جنوب افريقيا على قبول هذا الاطار الديمقراطي للمفاوضات المستأنفة وعلـــى الامتناع عن بذل أية جهود تهدف الى ضمان تفوقها على الأغلبية السوداء من السكان عـــن طريق الاصرار على حق النقض .

ومن الواضح أن المجتمع الدولي لن يكون راضيا عن نطاق التطورات التي حدثـــت مؤخرا في جنوب افريقيا . إن الإزالة التامة لنظام الفصل العنصري وإقامة جنـــوب افريقيا ديمقراطية وموحدة ولا عنصرية ضروريتان . ولبلوغ هذه الأهداف ، إن الإبقـــاء على الجزاءات ، وفقا للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ، هذا النظام القائـــم ينبغي استمراره دون ونىً إذ أنه العنصر الرئيسي في موقف المجتمع الدولي إزاء جنـــوب افريقيا .

إن جمهورية ايران الاسلامية قد أيدت دائما القرارات الصادرة عن الجمعيـــة العامة والمناهضة للسياسات العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا . ووفد بلـــدي ، بالتعاون الوثيق مع الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجـــات النفطية الى جنوب افريقيا ، قد عمل جاهدا من أجل تعزيز تنفيذ الحظر على مبيعـــات النفط والمنتجات النفطية الاخرى لجنوب افريقيا ونقلها إليها . وفي هذا السيـــاق ، إن جمهورية ايران الاسلامية قد ألزمت المشترين لنفطها بتقديم شهادات معتمدة وموثقة .

وفيما يتعلق بالانشطة العسكرية والنووية استمرت العلاقات العسكرية بين جنـــوب افريقيا والنظام الصهيوني على النقيض من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامـــة المناهضة لسياسة الفصل العنصري وأنشطته العسكرية ، وكان آخرها القـرار A/46/79 D . ووفقا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إن :

"التعاون المستمر بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وخاصة فـــي الميدانيين العسكري والنووي ، هو مثار قلق كبير للمجتمع الدولي . فجنـــوب افريقيا من أكبر زبائن الاسلحة الاسرائيلية . ويشكل هذا التعاون انتهاكـــا لقراري مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخين في ٤ تشرين الثانـــي/ نوفمبر و ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ على التوالي ، بشأن الحظر الإلزامي علـــى توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا" . (A/47/22 ، الفقرة ٢٠٤)

وفي نظرنا ، يشكل استمرار هذا التعاون عائقا خطيرا في طريق الإزالة التامـــة لنظام الفصل العنصري البغيض . ولذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ اجراءات فعالـــة لإنهاء جميع انتهاكات الحظر على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا .

إن جمهورية ايران الاسلامية ما فتئت ترصد بعناية التطورات في جنوب افريقيـــا ، وفي جهودنا المستمرة للمساهمة في إزالة سياسة الفصل العنصري اللاانسانية ، فقـــد ساعدت حكومة جمهورية ايران الاسلامية بصورة متواصلة في تأييد الجهود الدوليـــة وتعبئتها ضد سياسة الفصل العرقي العنصرية . ولقد كانت زيارة السيد مانديلا لطهـــران في تموز/يوليه ١٩٩٢ تهدف الى تعزيز هذه الجهود . ولقد تعاونت بلادي بلا انقطاع مـــع الهيئات الدولية المختلفة بغية تعزيز تنفيذ الجزاءات ضد جنوب افريقيا .

وفي الختام ترى جمهورية ايران الاسلامية أن هناك فرصة فريدة الآن أمام الأمـــم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة لاتخاذ خطوات فعالة تهدف الى تفكيك نظام الفصل العنصـري البغيض . ولتحقيق هذا الهدف ، من الضروري صياغة دستور جديد بمشاركة جميع الجماعـات الوطنية التي تمثل جنوب افريقيا على أساس إطار ديمقراطي متفق عليه ، من أجل اقامـة بلد ديمقراطي لا عنصري موحد . واليوم أكثر من أي وقت مضى إن العالم علـى استعداد لان

يزيل العنصرية والفصل العنصري إزالـة تامة ، وعلى المجتمع الدولي أن يعمل كل مـا في وسعه للتخفيف من معاناة المقهورين في جنوب افريقيا .

السيد الحضيري (الجمهورية العربية الليبية) : ظلت سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا بندا رئيسيا على جدول أعمال جميع الدورات السابقة للجمعية العامة . وعلى مدى الاربعين سنة الماضية ، ما فتئ المجتمع الدولي يشدد على الدعوة للقضاء على نظام الفصل العنصري . واليوم أصبح بوسع الجمعية العامة أن تفخر لأن هذه الدعوة أصبحت محل تأييد كبير ، وباتت التطلعات بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ، قريبة المنال بفضل التضحيات الكبيرة لشعب جنوب افريقيا ، ونتيجة الجهود الدولية المتضافرة التي تجسدت في مظاهر كثيرة ، من ضمنها إعلان الجمعية العامة الذي تم اعتماده بالاتفاق العام في الآراء ، حيث جدد المجتمع الدولي تأكيده على ضرورة توفير المناخ المناسب الذي من شأنه أن يساعد على بلوغ هدف شعب جنوب افريقيا ، وهو إقامة مجتمع يتمتع فيه سكان هذه المنطقة بنفس القدر من المساواة بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة .

منذ اعتماد إعلان الجمعية العامة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، شهدت المنطقة تطورات متلاحقة في اتجاه تفكيك نظام الفصل العنصري ، فقد تم إلغاء حالة الطوارئ ، وأعلن عن وقف العمل بالقوانين العنصرية التي شكلت الأسس والدعائم القانونية للنظام ، وهيأ السبيل أمام العودة الطوعية للعديد من المنفيين والمبعدين ، كما اتخذت تدابير أدت الى إطلاق العديد من السجناء السياسيين ، ودخل النظام والاحزاب السياسية في مفاوضات حول مستقبل جنوب افريقيا .

لقد فتحت هذه التطورات آفاقا جديدة ، وهيأت آمالا عريضة بقيام جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية . ولكن بعد مرور أكثر من عامين على حدوث أغلب هذه التطورات فإن الحقيقة الماثلة الآن هي أن أركان النظام العنصري لم تتفكك بعد بالكامل . وأن الكثير من أنماط السلوك والممارسات ذات الصلة بالتمييز العنصري مازالت سارية في جنوب افريقيا ، وأن المظالم وأوجه عدم الإنصاف مازالت أيضا مستمرة على نطاق واسع ، وأخيرا ، فإن إندلاع أعمال العنف وتصاعدها بشكل خطير قد أوجد عوامل لم تؤد الى عرقلة الأنشطة السياسية وتوقف الاستمرار في عملية الحوار بين الأطراف ، بل نجمت عن العنف أبعاد تنذر بخطر ينسف كل نتائج الجهود التي بذلت حتى الآن ، بهدف إنهاء سياسة الفصل العنصري عن طريق المفاوضات . ومن المثير للقلق ظهور دلائل قوية تشير الى أن هناك قوى خفية ومنظمة تعمل على تأجيج نيران الفتنة وإذكاء النعرات العرقية ، والدفع بالمواجهات الدامية ، والاعتداء على الأبرياء . وإلا فبماذا يفسر الاعتداء على الزعماء الوطنيين ؟ وما هي أسباب تردد قوات الأمن في منع الهجوم على السكان المؤيدين للحركات الديمقراطية في جنوب افريقيا ؟

إن أكبر الشواهد على خطورة الأعمال الناجمة عن العنف المذبحة التي وقعت في بلدة بوبياتونغ في شهر حزيران/يونيه الماضي ، والتي راح ضحيتها عدد كبير من الأبرياء . لقد أثار هذا العمل الوحشي سخط الرأي العام العالمي ، وسبب قلقا شديدا في كافة أوساطه ولدى منظماته . وقد عبرت منظمة الوحدة الافريقية عن إدانتها لتصاعد أعمال العنف في جنوب افريقيا ، وبالأخص ضد سكان بلدة بوبياتونغ ، وقد أوضحت المنظمة هذا الموقف في قرارها رقم (١٣٦٨) الصادر عن قمة رؤساء الدول والحكومات ، وهو القرار الذي طالب باجراء تحقيق كامل ومعلن لحادثة بوبياتونغ ، وأحداث العنف الأخرى في جنوب افريقيا ، ودعا الى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في مسألة العنف هناك ، واتخاذ التدابير الضرورية لوضع حد لهذه الأعمال .

لقد أيدت بلادي قرار منظمة الوحدة الافريقية ، وفي هذه المناقشة يود وفد بلادي أن يعرب عن ارتياحه للتجاوب السريع من قبل مجلس الأمن وعن تأييد وفدنا للمواقف التي أعرب عنها المجلس ، الذي دعا بموجب قراره ٧٦٥ (١٩٩٢) سلطات جنوب

افريقيا الى اتخاذ تدابير فورية لوقف فعال لأعمال العنف ، ولتقديم المسؤولين عن تلك الأعمال الى العدالة . والى جانب ذلك يود وفد بلادي أن يعرب عن ارتياحه للتدابير التي وافق عليها مجلس الامن في قراره ٧٧٣ (١٩٩٣) . وفي نفس السياق ، فإننا نرحب بما اتخذه الامين العام من خطوات لتنفيذ هذا القرار ، خاصة من حيث قيامه بوزع مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا ، ولإيفاده لمبعوث خاص عنه الى المنطقة لاجراء الاتصالات بالاطراف المعنية ، وتقديم توصيات لاتخاذ تدابير من شأنها المساعدة على إنهاء أعمال العنف بصورة فعالة .

إن الهدف من قرارات الامم المتحدة ، الخاصة بسياسة الفصل العنصري ، هو القضاء الكامل على هذه السياسة ، ومع أن المجتمع الدولي أعرب عن ارتياحه لما تحقق في هذا الاتجاه ، فإن الاسرة الدولية أكدت أيضا بأنها لن ترضى إلا بالاستئصال الكامل للممارسات العنصرية . ولتحقيق ذلك ، فإننا نرى أن الاهم في هذه المرحلة هو استمرار التضامن الدولي ، والابقاء على التدابير التي من شأنها كفالة أن يتحمل نظام جنوب افريقيا مسؤولياته لوضع حد لأعمال العنف التي أودت حتى الآن بحياة الالاف من الضحايا ، وأن يقوم النظام باطلاق سراح بقية السجناء السياسيين ، وتسهيل عودة باقي المبعدين ، وتهيئة الظروف نحو إلغاء حقيقي لسياسة الفصل العنصري ، وإقامة جنوب افريقيا الديمقراطية والموحدة واللاعنصرية . والى جانب ذلك ، فإنه من الاهمية أن تعزز درجة التضامن الدولي من أجل التطبيق الفعلي لما اتخذ حتى الآن من اجراءات . إن تعديل القوانين العنصرية أو إلغاءها فقط ليس كافيا ، والاهم هو إخراجها الى حيز الواقع بشكل يضمن الحقوق الاساسية لغالبية السكان بمشاركتهم في الانشطة الاقتصادية ، والتمتع بكل الحقوق بما فيها حقوق العمل والسكن والتعليم والرعاية الصحية . إن تحقيق هذه الشروط هو فقط الكفيل بعودة الهدوء والثقة ، وتجدد الحوار والمفاوضات من أجل ترتيب الانتقال الى نظام حكم ديمقراطي لا عنصري .

وعلى نفس الدرجة من الاهمية ، فإن على المجتمع الدولي إنفاذ القرارات الدولية بشأن التعاون العسكري مع نظام جنوب افريقيا والحظر الإلزامي على توريد الاسلحة الى هذا النظام وإيقاف الخرق المستمر لهذه القرارات ، حيث تشير اللجنة

الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقريرها الوارد في الوثيقة A/47/22 في الخصوص : "إن التعاون المستمر بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وخاصة في الميدانيين العسكري والنووي ، هو مشار قلق كبير للمجتمع الدولي . فجنوب افريقيا واحدة من أكبر زبائن الأسلحة الاسرائيلية ويشكل هذا التعاون انتهاكا لقراري مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ على التوالي ، بشأن الحظر الإلزامي على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا" . (A/47/22 ، الفقرة ٣٠٤)

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وقفت على الدوام إلى جانب شعب جنوب افريقيا في نضاله المشروع من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري الذي يمثل أحد التحديات لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ولابسط قواعد القانون والشرعية الدولية . وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة ليؤكد من جديد أن ليبيا ستبقى دائما إلى جانب غالبية شعب جنوب افريقيا في كفاحها من أجل نيل حقوقها المشروعة . لقد أيدنا جميع قرارات الجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ، ونفذنا ما تدعو إليه هذه القرارات وسنواصل تنفيذ ما ندعو إليه ، إلى أن يتم إستئصال النظام العنصري الذي يُهمّش دور شعب بكامله ، ويكبل تتوقه لتحقيق المساواة والعدالة .

وفي الختام ، لا يفوت وفد بلادي أن يشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للاعمال القيمة التي تضطلع بها ، وعلى التقارير الجيدة المعروضة على الجمعية العامة في إطار مناقشتها للبند ٣٣ المتعلق بسياسة الفصل العنصري .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي الشرف أن أخاطب الجمعية العامة في هذه الجلسة العامة حول البند ٣٣ من جدول الاعمال المتعلق بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . لقد تغيرت الحالة في جنوب افريقيا تغيرا كبيرا منذ أن ناقشنا هذه المسألة في الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، وأحرز تقدم هام صوب القضاء على الفصل العنصري . فقد شُرع في مفاوضات دستورية في سياق مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية مما مهد الطريق أمام إقامة مجتمع ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا . ومن بين التدابير الايجابية التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا إلغاء قوانين الفصل العنصري الاساسية وإعادة النظر في التشريعات الامنية الرئيسية . إلا أن العملية لم تكن يسيرة البتة ولم تكن دائما مشجعة . وتعين تعليق عملية مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ولا تزال هناك أحداث عنف متفرقة ، كالتي وقعت في بوبياتونغ في حزيران/يونيه الماضي .

لا تزال الحالة محفوفة بالمخاطر ، ووصل شعب جنوب افريقيا مفترق طرق هاما . وسيكون من المفجع لو سمح للعنف والارتياب وغيرهما من العوامل السلبية بأن تقضي على

تطلعاته لإقامة مجتمع ديمقراطي غير عرقي . يجب ألا يضيع الزخم صوب تحقيق نظام ديمقراطي يقوم على المشاركة الكاملة .

تدين اليابان العنف المتكرر في جنوب افريقيا . واليابان ، إذ تشعر بقلق عميق إزاء هذا الموقف المتفجر الذي يمكن أن يعرض عملية التحول السلمي للخطر ، تدعو جميع الاطراف إلى التعاون في مكافحة العنف . وبينما تؤيد اليابان تمام التأييد حق سكان جنوب افريقيا في الإعراب عن آرائهم عن طريق مظاهرات سلمية عامة فإنها تحث جميع الاطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لضمان أن تحقق هدفها المشترك لا يؤخر بغير داع .ومما شجع اليابان الاجتماع الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا ومحضر التفاهم الذي صدر عنهما فيما بعد . وقد أزال هذا الاتفاق بالإضافة إلى الإفراج عن السجناء السياسيين عقبات كثيرة كانت تقف في طريق استئناف المفاوضات . ومما يبعث على التشجيع أيضا المحادثات المختلفة التي أُجريت بين حكومة جنوب افريقيا وممثلي مختلف المنظمات السياسية . ومع ذلك ، يود وفدي أن يؤكد بشيء من الإلحاح على ضرورة تجنب كل الاطراف الدخول في اتهامات متبادلة مثيرة للإحباط ، والتعاون من أجل استئناف المفاوضات الشاملة في أسرع وقت ممكن .

ويواصل مجلس الامن ، واليابان عضو فيه ، متابعة الحالة في جنوب افريقيا عن كثب ويشجع شعب جنوب افريقيا على إنهاء العنف واستئناف المفاوضات . وقد أيدت اليابان قراري مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ و ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وتقدر تقرير الامين العام (S/24389) الذي صدر في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ والذي يتضمن توصيات مفيدة عديدة يتطلب تنفيذها تعاون كل الاطراف . واتخذ مجلس الامن أيضا تدابير للمساعدة في تعزيز الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلام الوطني ، بما في ذلك وزع مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا .

واليابان ، فضلا عن اشتراكها في أعمال مجلس الامن ، تبذل جهودا من جانبها لدعم شعب جنوب افريقيا وهو يناضل سلميا من أجل تحقيق هدفه النهائي . وقد اغتنمت اليابان كل فرصة لتشجيع الاطراف المعنية على معالجة مشكلة العنف فورا واستئناف إجراء مفاوضات شاملة . وسنواصل جهودنا هذه .

وعلى مر السنوات ، قامت اليابان ، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الاطراف ، بتقديم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصر وإلى جهود شعب جنوب افريقيا الرامية إلى معالجة مشاكله الاجتماعية الاقتصادية الخطيرة ، وخاصة في مجالات التعليم والعمالة والصحة . وفي السنة المالية ١٩٩٢ ، خصصت اليابان ما مجموعه ٤,٤ مليون دولار لهذه الاغراض . وفي الختام ، أود أن أؤكد على أن اليابان حكومة وشعبا تأمل أملا وطيدا في أن يقام مجتمع ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا . وستواصل اليابان تأييدها القوي لنضال جنوب افريقيا السلمي لتحقيق هذا الهدف .

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما اجتمعنا في هذا الوقت من العام الماضي لمناقشة البند الخاص بالفصل العنصري ، تركزت أعيننا على التغيرات الإيجابية التي حصلت في جنوب افريقيا واحتمالات حصول المزيد من التغيرات ، وخاصة بشائر النجاح للعملية التفاوضية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) . ولا يزال ينبغي التغلب على عدد من العقبات الخطيرة ، ولكن الشعور السائد كان التفاؤل الحذر ، ولسبب وجيه هو أن بعض الأعمدة التشريعية للفصل العنصري قد أزيلت ، والبعض الآخر قد تم تعديله . وقد تم إطلاق سراح عدة سجناء سياسيين وكان العمل جاريا بشأن برنامج إعادة توطين المنفيين واللاجئين .

وهذه التطورات ، بالإضافة إلى التدابير المتخذة قبلها ، كرفع الحظر عن الأحزاب والمنظمات السياسية وإزالة القوات من البلدات ، قد مكنت الجمعية العامة من الشعور بالثقة بما فيه الكفاية لتخفيف بعض الضغط المفروض على النظام ، وبالتحديد عزلة بريتوريا في الميادين الأكاديمية والثقافية والرياضية . وكما كان متوقعا في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، فقد كان الهدف من تخفيف الضغط التشجيع على إحداث مزيد من التغيرات صوب القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية .

ومن الواضح الآن أنه كان من المبكر البدء بالاحتفال . فبعد البداية المبشرة بالنجاح ، انهارت عملية مفاوضات كوديسا في أيار/مايو ١٩٩٢ . إن بريتوريا ، وهي لم تعد تشعر بضغط الرأي العالمي وقد شجعها دون شك التخفيف من جانب واحد للضغوط الاخرى من أصدقائها ، رأت انه لا حاجة إلى التفاوض بحسن نية لقد تجرأت على القيام بمطالب غير مقبولة في المفاوضات . فعلى سبيل المثال ، سعت إلى إقرار ما يعادل حق النقض لصالح الأقلية البيضاء في الجمعية التأسيسية . وبغية إدامة حكم الاقلية ، سعت أيضا إلى إقامة حكومة مؤقتة لفترة غير محدودة . ولهذا ليس من المفاجئ أن المفاوضات قد انهارت . والاحباطات الناجمة ، بالإضافة إلى العنف المتصاعد وتآمر

النظام فيه ، اجتمعت فوضت نهاية فعالة للعملية التفاوضية . ومن المفهوم تماما قرار المؤتمر الوطني الافريقي بعدم العودة إلى طاولة التفاوض ما دام النظام متعنتا ، حول المسائل المتصلة بالمفاوضات وفي ممارسة مسؤوليته عن إنهاء العنف على حد سواء .

إن أخطر مشكلة تواجه جنوب افريقيا حاليا العنف المتصاعد والمستوطن الذي أزهق طبقا لمعظم الاحصاءات أرواح ٠٠٠ ٨ شخص تقريبا أثناء السنتين الاخيرتين وحدهما . وطبقا للجنة حقوق الإنسان التابعة لجنوب افريقيا ، وهي منظمة غير حكومية ، شهد العامان اللذان سبقا مذبحة بويباتونغ ٤٩ مذبحة ، قتل في كل منها ما يزيد عن ١٠ أشخاص . وقد مرت هذه الاحداث دون أن يلحظها المجتمع العالمي . وفي نفس الفترة ، وطبقا للجنة ، يموت يوميا في المتوسط ٩ أشخاص وتقدر مصادر أخرى المعدل اليومي للوفيات ب ١٥ . وقد قوبلت هذه الاحداث أيضا بصمت المجتمع الدولي أو بلامبالاته .

وحتى الرئيس ف. و. دي كليرك قد سلم في أيلول/سبتمبر أنه من المستحيل السعي إلى إجراء مفاوضات مجدية ما دام العنف مستمرا على المستويات الحالية . فيجب وقف هذه الحالة المأساوية على الفور . ومما يبعث على الارتياح الكبير أن المجتمع الدولي بعد فترة طويلة من الإهمال يضطلع الآن بمسؤوليته عن المساعدة على إنهاء هذه الحالة . وتستحق منظمة الوحدة الافريقية التهنئة على اتخاذها المبادرة بطرح المسألة في الامم المتحدة ، وكذلك مجلس الامن على الاستجابة الإيجابية لها . ومسؤولية جميع المعنيين الآن القيام بدورهم في تنفيذ أحكام قرار مجلس الامن ٧٧٣ (١٩٩٢) . وأمام المجتمع الدولي الآن فرصة للتعويض عن الإهمال في الماضي بالبدء بالعمل الاهم .

وأهم إسهام يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف كفالة وزع المراقبين الخارجيين بأعداد كافية في المناطق المعنية ، كما يدعو إلى ذلك قرار مجلس الامن ٧٧٣ (١٩٩٢) . ونوافق جميعا على أن هذا لن يسهم في إنهاء العنف فحسب ، ولكن أيضا في استعادة الثقة المتبادلة التي لا يمكن دونها استئناف عملية السلام .

إن على النظام مسؤولية خاصة في هذا الصدد ، ففي العالم كله ، تقع مسؤولية كفالة سلامة وأمن المواطنين وممتلكاتهم على حكومة البلد المعني . وطيلة فترة مديدة جدا سُمح لسلطات بريتوريا بأن تلقي المسؤولية على الآخرين . وما يتعين عليها القيام به في هذا الصدد وارد بتفصيل كبير في توصيات لجنة غولدستون ، وفي التقارير المقدمة إلى بعثة مراقبة الأمم المتحدة إلى جنوب افريقيا ، وفي تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن وفي تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وهي تتراوح بين حظر حمل الأسلحة الخطيرة إلى تسييج نُزل المهاجرين ، ومن معاقبة قوات الأمن إلى تحريم القوات السرية وشبه العسكرية كالكيفوت ، والكتيبة ٣٢ وفرق الموت المشابهة . وعلاوة على ذلك ، يتعين على بريتوريا أن تنهي تآمر عناصر قوات الأمن التابعة لها في أعمال العنف ، وأن تستقصي بنشاط وتحاكم المسؤولين عن هذا السلوك الإجرامي . ولسوء الحظ يبدو أن هذا أمل بعيد المنال . إن قرار النظام بالدعوة إلى عقد البرلمان من جديد بغية القيام بجملة أمور منها متابعة وضع التشريع الرامي إلى منح العفو لأعضاء قوات الأمن المرتكبين لجرائم خطيرة وانتهاكات فادحة لحقوق الإنسان ، يؤكد بقوة ، كما كان الحاصل دوما أن النظام يعتزم تجاهل الجميع ، لجنة غولدستون وأغلبية شعب جنوب افريقيا ، ومجلس الأمن ، وحقا الرأي العام العالمي .

إن الحماس الشديد الذي رحب العالم به بالتغيرات الايجابية الحاصلة في جنوب افريقيا خلال قرابة السنتين الماضيتين قد أدى إلى التعتيم على عدم وفاء النظام بجميع الشروط المحددة في الإعلان الخاص بتهيئة مناخ يفضي إلى إجراء المفاوضات . ولا توجد الآن ضغوط خارجية كبيرة لإلغاء التشريع الأمني الذي لا يزال واردا في التشريع الأساسي والذي يقيد النشاط السياسي الحر والسلمي .

إن تعديل ، وليس إلغاء ، العمودين التشريعيين الأسوأ سمعة من أعمدة تشريع الفصل العنصري ، وهما قانون الأمن الداخلي وقانون تسجيل السكان - وهو الإلغاء الذي دعا إليه الإعلان ، لم يُنحِّه جانبا النظام فحسب ولكن أيضا مؤيدون داخل جنوب افريقيا وخارجها . ومع ذلك لا يزال هذان القانونان أداة قوية في أيدي النظام والقيادة في البانتوستانات . وما يسمى بالدول المتمتعة بالحكم الذاتي لكبح النشاط

السياسي الحر والسلمي ولتقييد حرية الناس وتحررهم .. وما كشفه مؤتمر الوحدويين الافريقيين مؤخرا بأن عددا من أعضائه قد احتجزوا في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر بموجب قانون الامن الداخلي تذكرة مريرة بأن هذا التشريع الوحشي لا يزال سلاحا فتاكا في خدمة الفصل العنصري . وبالمثل إن السلطات التي اتخذها النظام لإعلان "مناطق الاضطرابات" قد أبطلت فعليا رفع حالة الطوارئ في المناطق المعنية .

والإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسين شرط آخر ورد في الإعلان لم يتم الوفاء به حتى الآن . لقد قيل في العام الماضي أن جميع السجناء السياسيين تم الإفراج عنهم . بل كرر هذا الزعم مؤخرا في شهر تموز/يوليه من هذا العام خلال مناقشة مجلس الأمن للعنف في ذلك البلد . ومما يؤسف له أن بعض أصدقاء بريتوريا قبلوا مزاعم النظام دون أي تردد . لكننا نحن الذين تعلمنا من الخبرة ألا نثق في كلمة بريتوريا ، لم نشعر بالدهشة عندما أبرمت مؤخرا اتفاقا مع المؤتمر الوطني الافريقي للإفراج عن ١٥٠ سجينا سياسيا والتعهد بالإفراج عن عدد آخر قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر . ومما له دلالة في هذا الصدد أن العدد الحقيقي للسجناء الذين يرزحون في السجون بسبب معارضتهم للفصل العنصري لم يكشف عنه النظام حتى الآن . هل هذا العدد قليل جدا كما حاول النظام اقناع العالم ، أم أنه يتجاوز ٥٠٠ كما تؤكد بقوة بعض الانباء ؟ إن المجتمع الدولي مسؤول عن التأكد من وفاء النظام بتعهده . كذلك فإنه مسؤول عن ممارسة الضغط على النظام لضمان الإفراج دون قيد أو شرط عن جميع السجناء السياسيين المتبقين بمن فيهم المحكوم عليهم بالإعدام .

لقد حدثت تغييرات مشجعة في جنوب افريقيا على مدى السنتين الماضيتين . وهذه التغييرات لم تكن وليدة الصدفة . لقد جاءت نتيجة النضال المستمر لضحايا الفصل العنصري ـ وبعضهم ضحوا بحياتهم في ذلك النضال ـ والدعم المستمر من جانب المجتمع في شكل عقوبات اقتصادية وضغوط أخرى فرضها على حكومة الاقلية البيضاء . وإن صانعي هذه التغييرات الأخيرة ، وأقصد الرئيس ف . دبليو . دي كليرك وزملاءه ، جديرون بتأييدنا وتشجيعنا لما أبدوه من شجاعة وعزم في عملية الاصلاحات التي قاموا بها وكان هذا هو الغرض من التخفيف من الضغط بموجب قرار الجمعية العامة ٧٩/٤٦ ألف الذي سمح باستئناف الاتصالات الرياضية والاكاديمية والعلمية والثقافية . لذلك من حقنا أن نشعر بشيء من التفاؤل . لكننا نرتكب خطأ جسيما إذا سمحنا لأنفسنا بالاحتفال والطرب فرحا بانتهاء الفصل العنصري . إن الطريق ما زال طويلا . وما نراه الآن هو مجرد بصيص من النور في نهاية ممر طويل . ومن الاهمية القصوى التأكيد على أنه لم يتحقق بعد الهدف المتوخى في الاعلان الذي يضع معه تخفيف الضغط على بريتوريا .

وما لم تملك غالبية أبناء جنوب افريقيا الكلمة في تسيير أمورها - وبعبارة أخرى عندما تتولى غالبية أبناء جنوب افريقيا زمام أمورها - لا يمكن القول بأن تغييرات عميقة لا رجعة فيها قد حدثت . وما دامت السلطة في أيدي نظام الاقلية ، فلا يصح استبعاد خطر عودة الامور إلى ما كانت عليه . وذلك لن يتسنى تجاوزه إلا بإقامة حكومة انتقالية أو مؤقتة ووضع دستور جديد على أيدى جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطيا . وإلى أن يتحقق ذلك سيظل الضغط جزءا لا غنى عنه في الاستراتيجية الجماعية للمجتمع العالمي من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية غير العنصرية .

السيد تاري (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشارك وفد اسرائيل في هذه المناقشة لكي يعبر عن أمله الوطيد في أن تستمر عملية الاصلاح في جنوب افريقيا في المضي قدما وفي أن تتسارع . إن خطوات ايجابية كثيرة اتخذتها الاطراف المعنية ، ونحن نرحب بالبيان المشترك وبمحضر التفاهم المتفق عليه في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي .

إن الحوار والتفاهم المتبادل أمران أساسيان ، ومما يثلج صدورنا أن نلاحظ الارادة المشتركة بين الاطراف لإحراز التقدم . ومع أن خطوات واسعة قد اتخذت حتى الآن في النضال ضد الفصل العنصري ، فإن الطريق المتبقي طويل ومن المحتمل أن نصادف عقبات كثيرة . ونحث كل الاطراف على أن تقتنص الفرصة وأن تعمل معا لوضع حد لمعاناة كل الناس في جنوب افريقيا . وينبغي للاطراف أن تكثف من جهودها من أجل تحقيق تحول سلمي في جنوب افريقيا يصل إلى ذروته بالتسامح والمساواة بين جميع قطاعات السكان .

إن اسرائيل حكومة وشعبا ترفض الفصل العنصري رفضا قاطعا ومطلقا . إن الفصل العنصري غير مقبول على الاطلاق كأيديولوجية أو كنظام سياسي أو إجتماعي أو اقتصادي ولابد من القضاء عليه . إن مجرد فكرة التمييز بين الافراد بسبب عرقهم أمر بغيض بالنسبة لنا . وإدانة اسرائيل للفصل العنصري تستند في جذورها إلى ثقافتنا وتقاليدنا ومعتقداتنا وتاريخنا . إن الشعب اليهودي عانى أكثر من أي شعب آخر من

النتائج الرهيبة للتمييز العنصري المنهجي ومن العنصرية التي تؤيدها الدولة . وإن ذاكرتنا التاريخية حافلة بألم الاضطهاد والقمع ، مما يقوي معارضتنا العميقة لسياسة الفصل العنصري . وانطلاقا من أعماق تجربتنا الوطنية وروحنا نشجب وندين الفصل العنصري أصلا .

إن جوهر الصهيونية ، حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي ، نشأ عن تمرد وطني على العنصرية والتمييز . إن الصهيونية جسدت نضال الشعب اليهودي من أجل الحرية والمساواة والتحرر . وإن الصهيونية لا تميز بين الالوان ولقد ظلت نموذجا لكثير من حركات التحرر في العالم . وإن المدافعين عن حرية السود في افريقيا أرادوا محاكاة الصهيونية باعتبارها نموذجا لتحرير شعوبهم من العنصرية . وإن التزام الصهيونية بكرامة الإنسان قديم قدم الصهيونية ذاتها .

إن دولة اسرائيل ، التي تجسد الحلم الصهيوني ، دولة منفتحة وديمقراطية وتعددية بالفعل . والمجموعات الإثنية التي يبلغ عددها أكثر من مائة من أركان الارض الاربعة التي تقطن اسرائيل في وئام في الوقت الراهن ، شهادة بليغة على هذه الحقيقة . وفي السنوات الاخيرة ، أنعم على اسرائيل ، في جملة أمور ، بتدفق عشرات الالاف من اليهود السود ، الذين أحضروا إلى شواطئنا واستوعبوا بروح من الحب والإخاء .

إن صلات من القرابة والالفة القوية للغاية تقوم بين دولة اسرائيل والامم الافريقية - وهي صلات قائمة على احترام متبادل يدعمها كفاح مشترك من أجل العدالة والمساواة . لقد تطورت روابط التعاون الاخوية بين اسرائيل والعديد من الدول الافريقية ، ومما يبعث على ارتياحنا العظيم أن هذه الروابط آخذة في الاتساع والترسخ . لقد شارك آلاف من الخبراء الافريقيين في اسرائيل في برامج التعاون الفني في مجالات مثل الزراعة والري وإدارة الصحة والتعليم ؛ وكان من دواعي الامتياز للعديد من الخبراء الاسرائيليين أن ساهموا في افريقيا في جهود فنية وعلمية خلاقة .

بالإضافة إلى هذا ، فإن حكومة اسرائيل ، وبالتحديد عن طريق صندوق خاص ، تقدم مساعدة إلى ممثلي وأعضاء الطوائف السوداء في جنوب افريقيا . ولقد نظمت لصالحهم برامج تدريب في اسرائيل تركز بشكل خاص على التنمية المقارنة . وقد اختتمت منذ بعض الوقت دورة بشأن دور المنظمات الشعبية في التنمية الوطنية للمجتمعات . وقد قدمت بالتحديد لطلاب من الطوائف السوداء في جنوب افريقيا . ومنذ عام ١٩٨٦ ، اشترك ما يقرب من ٥٠٠ قائد اسود من جنوب افريقيا في برامج في اسرائيل في مجالات مثل التعاون الفني والصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والزراعة . وهذه البرامج نظمت عن طريق معهد اسرائيل الآسيوي الافريقي وعن طريق شعبة التعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية في اسرائيل . إن اسرائيل واحدة من بلدان العالم التي تنفذ ، انطلاقا من التضامن ، هذه الدورات والبرامج التدريبية البناءة . ونحن نطلب إلى الدول الاخرى أن تعمل بنفس الروح وبنفس الطريقة .

إن هذه الجلسة للجمعية العامة مكرسة لمناقشة حملة مناهضة الفصل العنصري . ومع ذلك ، فإن هذا الهدف الحاسم تواصل إساءة استخدامه بعض البلدان التي لا تزال تختار استغلال موضوع الفصل العنصري واستخدامه كحملة إعلامية ضد اسرائيل . إن هذه البلدان تختار أن تتجاهل التغيرات الواسعة النطاق التي وقعت في العالم ، بما في ذلك المفاوضات المباشرة وجها لوجه الجارية بين اسرائيل وجيرانها العرب ، وبدلا من ذلك تواصل استخدام المهاترات العقيمة لاختلاق ادعاءات حول اسرائيل لا أساس لها . إلا أن الكثير والكثير من الدول الافريقية وزعماءها يرفضون الانصياع إلى القرارات البالية المنقطعة الصلة بالواقع المتعلقة باسرائيل وجنوب افريقيا . إن العلاقات بين اسرائيل والدول الافريقية لا تزال تواصل ازدهارها ، رغم المحاولات التي تبذلها بعض البلدان للايقاع بيننا . ونحن واثقون بأن المناخ الجديد سينعكس في المناقشة والتصويت المقبلين ، ونحن نطلب من هذه الهيئة أن تكف عن إعتماد قرارات حمقاء تنطوي على مفارقة تاريخية تتعلق باسرائيل وجنوب افريقيا إذا ما طرحت على هذه الجمعية .

في الختام ، أود أن أؤكد مجددا أملنا في أن تواصل حكومة جنوب افريقيا برنامجها الخاص بالاصلاحات والتحرر ، وأن تتوصل الأطراف الى حل سلمي دائم حتى يمكن للجميع أن يعيشوا في عدالة ووئام وحرية .

السيد ممبنغفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلادي لأميننا العام السيد بطرس بطرس غالي ، لتقريره المرحلي الثالث بشأن تنفيذ الإعلان الخاص بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي (A/47/574) . إن هذا التقرير مبحوث جيدا ومنسق جيدا ويوفر منظورا وإطارا لهذه المناقشة .

وفي نفس السياق ، اسمحوا لي بأن أثني على الرئيس ، البروفيسور ابراهيم غمباري ممثل نيجيريا ، وعلى أعضاء مكتب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وأعضائها لتقريرهم (A/47/22) ، الذي يعد حقا منجما من المعلومات القيمة عن سياسات الفصل العنصري وحكومة جنوب افريقيا . إن التقرير يتضمن ملاحظات وتوصيات عميقة

وهامة على حد سواء . ومدير وأعضاء مركز مناهضة الفصل العنصري يستحقون ثناء مماثلا لعملهم الممتاز .

في يوم ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، صدر إعلان هراري بشأن مسألة جنوب افريقيا في اجتماع القمة للجنة المخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الجنوب الافريقي . وأعتمد الإعلان بعد ذلك رؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم التاسع للقمة الذي عقد في بلغراد في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وكانت هذه الوثيقة هي التي ظهرت في يوم ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بعد مفاوضات مكثفة ومطولة لتصبح إعلانا بتوافق الآراء بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة . وأي مناقشة بشأن فك واستئصال الفصل العنصري لا تنطلق من كون هذا الإعلان التاريخي مرجعا ستفتقر إلى الوضوح والتركيز .

والواقع إن إعلان عام ١٩٨٩ الذي صدر بتوافق الآراء أصبح منذ ذلك الوقت الخريطة الحقيقية الدالة على الطريق إلى جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية غير عرقية . إنها المعيار الذي يمكن ، بل يجب أن يقاس به التقدم ، أو عدمه ، نحو استئصال الفصل العنصري والقضاء عليه . وأية معايير أخرى ستكون غريبة تماما عن الالتزام الكامل والتام الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه عندما اعتمد ، بتوافق الآراء إعلان عام ١٩٨٩ .

ومما يذكر أن اعلان توافق الآراء ينص على أنه في حالة وجود مجموعة متضافرة من الظروف يتوفر فيها استعداد واضح من جانب النظام للدخول في مفاوضات حقيقية وجديدة ، فإن المجتمع الدولي سيشجع شعب جنوب افريقيا ، كجزء من كفاحه المشروع ، على ضم صفوفه للتفاوض على إنهاء نظام الفصل العنصري والاتفاق على جميع التدابير اللازمة لتحويل بلده الى مجتمع ديمقراطي لا عنصري .

بيد أنه كان من الضروري تهيئة المناخ اللازم قبل بدء عملية المفاوضات . ومتى تم تهيئة المناخ الضروري يمكن لعملية المفاوضات أن تبدأ ، مركزة على آلية لوضع دستور جديد ، والدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في كفالة الانتقال بنجاح الى نظام ديمقراطي ، والترتيبات والطرائق الضرورية للانتقال الى نظام ديمقراطي ، بما في ذلك إجراء الانتخابات .

وأكد اعلان توافق الآراء أيضا على الرأي بأنه ينبغي للأحزاب المعنية أن تتفاوض بشأن مستقبل بلدها وشعبها بحسن نية وفي جو خال من العنف .

وفي ظل هذه الخلفية ينبغي فهم رد فعل المجتمع الدولي إزاء انعقاد مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، الذي تراوح بين الفرحة البالغة والتفاؤل الحذر . وقد اعتبر المجتمع الدولي ذلك التطور خطوة هامة محتملة نحو تنفيذ أحكام إعلان توافق الآراء لعام ١٩٨٩ . مع ذلك ، تبين أن الفرحة الاولية كانت سابقة لأوانها .

وبنهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٢ وصلت عملية التفاوض الى طريق مسدود . فقد حال إصرار الاقلية البيضاء على آليات تصل الى إعطاء حق النقض للبيض دون التوصل الى اتفاق على الترتيبات والآليات اللازمة لإعداد دستور جديد واعتماده . ومن ثم أصبح من الواضح بجلاء أنه ما لم تكن الاقلية البيضاء على استعداد لأن تقبل دون تسويف المبادئ الأولية للديمقراطية ، كما هي مفهومة على النطاق العالمي ، فإن عملية التفاوض ستصبح عقيمة .

وقد تأكد عقم عملية التفاوض من جديد بعدم استعداد سلطات بريتوريا لتهيئة مناخ تفاوضي خال من العنف ، كما يدعو اليه اعلان توافق الآراء لعام ١٩٨٩ . وعلى

الرغم من التوقيع على اتفاق السلم الوطني وبدء عملية التفاوض بعد ذلك بقليل ، ظل العنف في جنوب افريقيا مستمرا دون هوادة ، بل ازداد تصاعدا . ووفقا للجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، يلقى أكثر من ٣٠٠ شخص حتفهم كل شهر من جراء العنف السياسي . وفي آب/أغسطس لقي ٣٤٨ شخصا حتفهم في العنف السياسي . وقتل أكثر من ٣ ٤٠٠ شخص خلال فترة الإثني عشر شهرا منذ التوقيع على اتفاق السلم الوطني وبدء عملية التفاوض ، بالمقارنة مع مقتل ٢ ٦٣٩ شخصا في الاشهر الإثني عشر السابقة . ولست بحاجة الى تذكير الاعضاء بأن اسمي بوبياتونغ وبيشو أصبحا كلمتين مألوفتين دوليا في وصف المذابح الشرسة التي تقشعر لها الابدان تعبران عن وحشية الإبادة الجماعية للفصل العنصري .

ومما تقشعر له الابدان من هذه المجازر أن هناك دليلا متزايدا على أن أفراد قوات الامن في جنوب افريقيا لهم ضلع فيها . وقد صدرت تقارير مختلفة ، منها تقرير هيئة العفو الدولية المعنون "جنوب افريقيا : دولة الخوف" ، وتقرير لجنة الحقوقيين الدولية المعنون "جدول أعمال السلم" اللذان ينتقدان عجز حكومة جنوب افريقيا عن ايقاف العنف ، ويؤكدان على الدور الذي لعبته قوات الامن في تشجيع هذا العنف وارتكابه .

وبسبب هذا التواطؤ والتستر من جانب شرطة جنوب افريقيا ، فإن مرتكبي هذه الجرائم البشعة نادرا ما يقبض عليهم . وفي الحالات القليلة التي قبض فيها على الفاعلين ، لم تصدر ضدهم أحكام بسبب عدم إتباع الشرطة الإجراءات القانونية الاصولية في قضاياهم . وفي داخل جنوب افريقيا ذاتها ، أصدرت لجنة التحقيق فيما يتعلق بمنع العنف والترويع الموجه ضد الجمهور ، التي رأسها القاضي غولدستون ، تقريرها المؤقت في نيسان/ابريل ١٩٩٢ . وقد انتقدت بشدة إخفاق الحكومة في اتخاذ خطوات حازمة تكفل الحيلولة دون سلوك أفراد قوات الامن سلوكا إجراميا وإخفاقها في معاقبة الفاعلين . وإن الدعوات المتكررة الموجهة الى الحكومة ، محليا ودوليا ، بحظر حمل جميع الاسلحة الخطرة وإحكام الحصار على النزل التي عزي الى نزلائها اشتراكهم في ارتكاب أعمال العنف ، ذهبت أدراج الرياح .

ولا يسع المرء إلا أن يخلص الى نتيجة ـ وهي نتيجة حتمية ـ بأن المذابح التي تمثل اليوم أخطر تهديد لاحتمال الانتقال التفاوضي الى جنوب افريقيا ديمقراطية جزء من استرتيجية كبرى ينفذها نظام الاقلية البيضاء لزعزعة استقرار حركات التحرير وإضعافها . وبالتالي ، ليس بلا مغزى أن الإحصاءات التي اصدرتها لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا تبين أنه في حين أن معظم ضحايا العنف كانوا من سكان المدن السوداء العاديين ، فمن الممكن تحديد الانتماء السياسي لما قد يصل الى نصف ضحايا القتل . ومن هؤلاء الذين يمكن تحديد انتمائهم السياسي ، ينتمي ٨٤ في المائة منهم الى المؤتمر الوطني الافريقي . ومما له أهمية أيضا أن الحركيين السياسيين البارزين أصبحوا بازدياد هدفا للاغتيالات من قبل فرق القتل . وقد اغتيل حتى الآن ٨٦ من هؤلاء الحركيين السياسيين البارزين . ومن الواضح أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر ويجب ألا يستمر .

وفي هذا الصدد ، كان تدخل المجتمع الدولي من خلال اعتماد مجلس الامن بالاجماع للقرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٣ (١٩٩٢) تطورا هاما وبارزا .

إن استحداث بعثة مراقبي الامم المتحدة لجنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ يدل على اعتراف وقبول جميع الاطراف المعنية بأن المشاركة المباشرة من جانب المجتمع الدولي ضرورية لتيسير الانتقال الى جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية . ولئن كان من الصحيح أن قادة حركات التحرير ورؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية طالبوا بالمشاركة الدولية المباشرة في سياق الحاجة الى وقف العنف المتصاعد ، فمن الصحيح أيضا أن العنف ليس إلا أحد أعراض الداء الكامن في النسيج الاجتماعي والسياسي لمجتمع جنوب افريقيا . وهذا الداء هو الفصل العنصري ذاته .

ويستنتج من ذلك بالتالي إنه إذا أردنا معالجة مسألة العنف في جنوب افريقيا على الوجه السليم فيتعين أن يكون دور بعثة مراقبي الامم المتحدة لجنوب افريقيا أوسع من مجرد مراقبة حوادث العنف في ذلك البلد . يجب أن يشمل دورها بذل جهود لإزالة العنف السياسي من ساحة جنوب افريقيا . وأي شيء دون القضاء التام على الفصل العنصري ذاته لن يحقق ذلك الهدف . وهذا يعني بالتالي أن بعثة مراقبي الامم المتحدة

لجنوب افريقيا يجب أن تقوم أيضا بدور المحرك والوسيط في العملية الجارية لتحويل جنوب افريقيا الى ديمقراطية لا عنصرية .

ويشيد وفد بلادي بالامين العام على الطريقة العاجلة والسريعة التي وزع بها مراقبي الامم المتحدة في جميع أرجاء جنوب افريقيا . ومن المؤكد أن وجودهم كان له أثر مفيد على حوادث العنف في ذلك البلد . وهذا أمر يرحب به . ومع ذلك ، يود وفد بلادي أن يرى بعثة المراقبين تقوم بدور أكبر في مساعدة الاطراف المعنية في التغلب على المخاوف والشكوك المتبادلة كيما تمضي عملية التفاوض العريضة القاعدة في طريقها .

إن الاسلوب الذي يتسم بالإصرار والتركيز الذي يتبعه أميننا العام في معالجة حالات الصراع في أرجاء المعمورة - في يوغوسلافيا السابقة ، وانغولا ، والصومال ، والصحراء الغربية ، وكمبوديا ، وموزامبيق ، وافغانستان ، وفي أماكن أخرى - مألوف لوفد بلادي . إذ دأب الأمين العام في كل حالة من حالات الصراع هذه ، على أن يعهد الى شخصيات مرموقة بمهمة السهر على معالجة هذه الصراعات طوال الوقت كممثلين خاصين له ، واتباع نفس الاسلوب في معالجة الصراع في جنوب افريقيا ، من شأنه أن يقطع شوطا طويلا حقا في اضطلاع الأمم المتحدة بدورها الرئيسي الحفاز في الوساطة .

مما لا شك فيه ، أن أبناء جنوب افريقيا ، بعملهم يدا واحدة ، هم الذين سيحلون أزمة الفصل العنصري . ووفد بلادي أكثر من مقتنع بأن شعب جنوب افريقيا سيرقى الى مستوى متطلبات هذه المهمة . مع ذلك ، فإن مساعدة المجتمع الدولي التي تقدم في حينها يمكن أن تجعل هذه العملية أسرع وأقل ألما . فالغالبية المقهورة بحاجة الآن الى دعم المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى . وأيا كان ما حدث في الماضي القريب من تغييرات أو تحركات من الاتجاه الصحيح ، فالحقيقة القائمة لا تزال أن الاقلية البيضاء مازالت تحكم جنوب افريقيا وأن الغالبية السوداء ما زالت محرومة من حق التصويت ومن الانتخاب لمناصب في أجهزة الحكومة . وما دامت هذه الحالة قائمة فلن يتسنى بلوغ أهداف اعلان توافق الآراء لعام ١٩٨٩ .

إن الدول الاعضاء ، باعتمادها للاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، التزمت بتنفيذ برنامج العمل الوارد في الإعلان . ويركز برنامج العمل هذا على خطوات سير العمل التالية : - أولا ، أن يبقي المجتمع الدولي قيد النظر مسألة إيجاد حل سياسي لمسألة جنوب افريقيا ؛ ثانيا ، زيادة الدعم الشامل لجميع مناهضي الفصل العنصري ؛ ثالثا ، استخدام تدابير منسقة وفعّالة بهدف ممارسة الضغوط من أجل إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة ؛ وضمان عدم التخفيف من شدة التدابير القائمة الى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغيرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف الإعلان في الإعتبار .

وعلينا ألا ننسى أنه لا يمكن القول بأن أهداف الإعلان قد تحققت إلا عندما يتم استئصال شآفة نظام الفصل العنصري ، وتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد ديمقراطي غير عنصري .

في الختام ، إن وفد بلادي مهما قال فلن يبالغ في التأكيد على أهمية وحدة المقهورين المشردين الاقل حظا وهم يقتربون من الفصول الختامية لتاريخ طويل لنضالهم من أجل التحرير على مر أكثر من ٣٠٠ سنة . أما بالنسبة للمجتمع الدولي فإن الاجيال القادمة ستحكم علينا بقسوة إذا أخفقنا في احترام التزامنا بتطبيق برنامج العمل الوارد في الإعلان في هذا الوقت الذي يبدو فيه استئصال شآفة الفصل العنصري قاب قوسين أو أدنى .

السيد جاكوفيدس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهد العالم ، على مر السنوات القلائل الماضية ، تغيرات جذرية صوب حقبة أكثر أمنا وديمقراطية وحرية في العلاقات داخل الدول وفيما بين الدول . وقد كان لهذا المناخ الجديد أثره البالغ على جنوب افريقيا أيضا ، لكن يبدو أن الطريق المفضي الى استئصال شآفة الفصل العنصري ليس بالطريق السهل . إذ ما زال مكتظا بالعقبات البارزة ، وإن كان تذليلها ليس مستحيلا .

إن زخم التغيير الذي يجتاح أرجاء جنوب افريقيا ، والذي بلغ أوجه في عملية مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، قد توقف بسبب استمرار العنف الذي بلغ ذروته بمذبحتي سيسكاي وبوبياتونغ - إن توقف المفاوضات متعددة الاطراف وما أظهرته بعض الاطراف المعنية من تردد في المشاركة بنشاط في العملية الجارية إنما يوضح هشاشة العملية الرامية الى إقامة ديمقراطية غير عنصرية . إن أكبر قدر ممكن من المشاركة في عملية التغيير ، وأقصى قدر يمكن تحقيقه من التمثيل أثناء فترة الانتقال وما بعدها هما الضمانان الوحيدان لتحقيق التوصل الى دستور يقبله الجميع .

هناك عدد من التغيرات الإيجابية في جنوب افريقيا تبعث فينا الامل بأن توقع إجراء حوار بنّاء بين كل الاطراف يمكن أن يصبح حقيقة واقعة ، ونحن ولئن كنا نرحب بالإصلاحات الكبيرة التي تجريها حكومة جنوب افريقيا . فإننا ما زلنا نشعر بالقلق إذ

لم يتسنى بعد إلغاء أحد الاجزاء الصغيرة من تشريع الفصل العنصري الذي عفا عليه الزمن ، وذلك بسبب الشكليات الإجرائية .

لقد كان التصعيد المفاجئ للعنف أكبر نكسة منيت بها المفاوضات العريضة القاعدة التي بدأت من أجل إقامة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا ، ذلك العنف الذي لم ترح ضحيته فقط أرواح عدد كبير من بني البشر ، بل ويتهدد أيضا عملية التحول السلمي ذاتها لمجتمع جنوب افريقيا الى مجتمع ديمقراطي . إن حكومة جنوب افريقيا ، شأنها شأن أية حكومة أخرى ، هي التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية ولديها الوسائل اللازمة لوضع حد للعنف الجاري ، وبالتالي حماية أرواح وممتلكات الجميع في جنوب افريقيا .

وفي اعتقادنا أنه يتعين على الحكومة القيام بأكثر مما قامت به حتى الآن ، لا سيما إذا أخذ في الاعتبار ما وجهته لجنة غولدستون والمحاكم من اتهام واسع النطاق الى أفراد الشرطة وقوات الأمن بممارستهم عنفا اجراميا . بالإضافة الى ذلك ، أدت الإتهامات بأن غالبية الوفيات بين المحتجزين أو من تعتقلهم الشرطة كانت بسبب وحشية الشرطة الى تأجيج مشاعر الريبة السائدة بالفعل بقدر كبير ضد الشرطة ، وما يتبع ذلك من آثار واضحة على نجاح قيام الشرطة بتطبيق النظام والقانون بنزاهة وحيدة من مؤسسة كانت بالفعل عاجزة عن العمل بالطريقة السوية في هذا المضمار . ويمكن لحكومة جنوب افريقيا أن تساهم في كسب مبكر للثقة المتبادلة التي تمس الحاجة اليها وذلك بقبول تقييم طرف ثالث لسلوك قوات الشرطة فيما يتعلق بمذبحة بوبياتونغ ، وبالسماح للصليب الاحمر الدولي بالوصول الى مراكز الشرطة ، وبقبول السلطات الاستخبارية الجديدة للجنة غولدستون .

ثمة عقبة أخرى في القضاء الكامل على الفصل العنصري تتمثل في استمرار احتجاز و/أو سجن الأشخاص بسبب معتقداتهم السياسية . إن استمرار وجود محتجزين سياسيين يناقض الاتفاقات التي تم التوصل اليها في العام الماضي بين الجانبين . أما على الجانب الإيجابي ، فإننا نرحب بإطلاق سراح ١٥ سجينا سياسيا في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام . كما نرحب بإطلاق سراح ٤٢ سجينا سياسيا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ،

ونعرب عن أملنا في أن يكون الاتفاق الخاص بإطلاق سراح جميع السجناء المتبقين قد نفذ الآن بالكامل .

إن تقرير الأمين العام الممتاز المؤرخ ٧ آب/أغسطس ، ١٩٩٢ يشكل حجر زاوية في اتجاه الجهود الدولية صوب الاستئصال الكامل لشآفة الفصل العنصري . ونحن نشيد بمنظمة الوحدة الافريقية لاتخاذها زمام مبادرة الدعوة الى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن ، مما أدى الى مزيد من اشراك المجلس في الجهد الرامي الى التصدي للعنف وأيضا ، وعلى نحو أعم ، الى تشجيعه المباشر لعملية التغيير . لقد تمثلت إحدى النتائج الهامة لهذه المشاركة في إيفاد ممثل خاص للأمين العام الى جنوب افريقيا ، والتقرير الذي اعقب ذلك ، مما أسهم في تهدئة المشاعر في تلك الحالة غير المستقرة داخل جنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد ، نرحب أيضا بإرسال نحو ٥٠ مراقبا من الأمم المتحدة إلى جنوب افريقيا ليعملوا ، بالتنسيق مع الهياكل المنشأة في إطار اتفاق السلم الوطني ، على توفير إطار وأساس لوضع حد للعنف في البلد . وفي هذا الخصوص ، ننضم إلى أعضاء مجلس الأمن في مطالبة حكومة جنوب افريقيا ، والأحزاب والمنظمات ، والهياكل المنشأة في إطار اتفاق السلم الوطني ، بتقديم التعاون الكامل لمراقبي الأمم المتحدة بغية تمكينهم من تأدية المهام الموكولة إليهم تأدية فعالة .

ونشيد أيضا بالمجموعة الأوروبية والكومنولث ، ومنظمة الوحدة الافريقية التي جرى وزع مراقبيها في جنوب افريقيا ، جنبا إلى جنب مع مراقبي الأمم المتحدة ، على اسهاماتهم في نجاح عملية التحول السلمي في جنوب افريقيا إلى ديمقراطية غير عنصرية .

ونرحب كذلك بالاعتذار الذي صدر عن الرئيس إف. دبليو. دي كليرك في أوائل الشهر الماضي عن مسؤولية حزبه عن إدخال النظام البغيض للفصل العنصري إلى جنوب افريقيا . ونظرا لأن الندامة هي الخطوة الأولى قبل الإصلاح ، فإننا نأمل أن هذا الإعلان العلني الشجاع من جانب الرئيس دي كليرك ستكمله خطوات إيجابية ملموسة أخرى بغية وضع حد لهذا النظام البالي غير الانساني ، وإحلال إدارة انتقالية محله تمهد الطريق لبلد ديمقراطي غير عنصري .

ونود أن نشيد بنتيجة الاستفتاء الذي جرى في جنوب افريقيا بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ ، والذي أظهر ، إلى جانب المحادثات المتعددة الأطراف ، أن الغالبية الساحقة لشعب جنوب افريقيا قد التزمت بعملية تحقيق الديمقراطية .

إن جمهورية قبرص ما زالت تتابع عن كثب التطورات الجارية في جنوب افريقيا . وموقفنا من هذا الموضوع جرى التعبير عنه بصورة مناسبة على لسان رئيس جمهورية قبرص السيد جورج فاسيليو ، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام إذ قال :

"... أننا نرحب بالتطورات الجارية في جنوب افريقيا والتي ينبغي أن تؤدي إلى نهاية نظام الفصل العنصري البغيض آملين ألا يجبر أي إنسان على وجه

الارض مرة أخرى على العيش في ظروف تفصله عنصريا أو عرقيا أو دينيا عن بقية إخوانه في الإنسانية" . (A/47/PV.7 ، ص ٢٢)

وحتى يتم القضاء على نظام الفصل العنصري في نهاية المطاف ، فمن الاهمية بمكان أن تستمر الامم المتحدة في الاضطلاع بدور فعال في جنوب افريقيا . وينبغي للمجتمع الدولي ، في إطار الحاجة إلى الاستجابة للتطورات الجارية في جنوب افريقيا على نحو مناسب ، أن يواصل استعراضه للتدابير التقييدية القائمة على ضوء التطورات الإيجابية ، مثل اتفاق الاطراف على الترتيبات الانتقالية ، والاتفاق على دستور جديد غير عنصري وديمقراطي . ولكن يجب علينا ألاّ نخفّف من يقظتنا إلى أن توضع لنظام التفرقة العنصرية المشؤوم بجميع مضامينه ، نهاية كاملة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا وفي كل مكان آخر في العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، أعطي الكلمة الآن لممثل مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا .

السيد ماكوتيو (مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم بالنيابة عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا على انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة . ونحن على ثقة في أن خبرتكم ومهاراتكم الديبلوماسية ستوجه الجمعية العامة حينما تناقش مسائل عالمية هامة .

ويود مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أيضا أن يوجه الشكر إلى سلفكم السفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية على المهام التي أداها على خير وجه .

ويرغب مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أيضا في أن يهنئ الامين العام السيد بطرس بطرس غالي ، على انتخابه بجدارة ، وفي أن يعرب عن تقديره للعمل الممتاز الذي أنجزه فعلا في فترة زمنية قصيرة .

لقد قرأ مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا باهتمام بالغ التقرير المقدم من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري السفير ابراهيم غمباري ، ممثل نيجيريا . ونود أن نثني على اللجنة الخاصة للطريقة المتفانية التي استخدمتها في أداء ولايتها المتمثلة في فضح مساوئ الفصل العنصري وآثاره المدمرة ، وتعبئة الدعم لكفاحنا المشروع .

إن المرحلة الراهنة لكفاحنا المشروع من أجل التحرير الوطني وتقرير المصير تتصف بالخصائص التالية : أولا ، تصعيد العنف ؛ ثانيا ، الاتصالات الثنائية ؛ ثالثا ، تزايد الاهتمام الدولي . وهذه الظواهر الثلاث تحدث في بلدنا في آن واحد ، ونحن نتناولها جميعها بوصفنا حركة تحرير وطنية تُمثل تطلعات الغالبية المضطهدة والمحرومة . ونحن نطرح هذه المسائل في هذه الجمعية العامة لأننا نطلب دعم المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسائل وحلها .

إن بلدنا في الوقت الراهن ينزف دما . ففي كل يوم يقتل ما معدله ثمانية أشخاص بسبب العنف الذي لا طائل له . ومنذ أن ألقى دي كليرك خطابه في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ الذي فُسِّر على أنه يبشر بتغيير في الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، أخذ العنف يتصاعد بصورة مأساوية .

إن وسائل الإعلام في بلدنا تنشر كل يوم قصصا عن انشطة تقوم بها قوات الأمن التابعة للنظام . وإن اشتراكها في العنف لا يمكن انكاره الآن .

إن موتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا دأب على الرأي بأن السبب الرئيسي للعنف يعود إلى وجود مرتزقة في بلدنا جاؤوا بدعوة من نظام الاقلية غير المشروع والعنصري في جنوب افريقيا ، الذي يسدد أجورهم ويوزع عليهم المهام . في محادثاتنا الثنائية مع النظام اعترف وزير الشرطة بوجود المرتزقة في البلد ، ولم يستطع أن يعطي جوابا شافيا عن الحاجة إلى وجودهم وضد من يجري وزعهم . وقد أخبر الوزير وفدنا بأن هؤلاء المرتزقة يارعون في تعقب لصوص المواشي .

إن هؤلاء القتلة المدربين هم أنفسهم الذين استخدمهم النظام في أنغولا ، وناميبيا ، وموزامبيق ، وزيمبابوي ، وذلك على شكل كتيبتي بفالو ٣١ و ٣٢ في البلد

الاول ، وكتيبة كوفوت في الثاني ، وعناصر رينامو في الثالث وكشافة سيلوس في الرابع ، وهم مسؤولون عن العديد من أعمال القتل التي لا معنى لها والتي ترتكب في القطارات وسيارات الاجرة ومواقف الحافلات بل وحتى في الجنازات . فالاشخاص الذين بإمكانهم أن يستقلوا القطار وأن يقتلوا من غير تمييز يجب أن يدركوا أن لا وجود لاقرباء أو لاصدقاء لهم في القطار . وليس لديهم أقرباء لانهم غرباء وليسوا آزانيين .

ولقد دأب مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا على المطالبة بطرد هؤلاء المرتزقة من البلد بما يمكن اثباته وتحت اشراف دولي ، أو أن يكون البديل احتجازهم داخل البلد تحت اشراف دولي ، إلى أن تُحل المشاكل السياسية . ويجب على المجتمع الدولي ، ولا سيما الامم المتحدة ، أن يساعد الغالبية المضطهدة والمحرومة في هذا المجال حيث أن الجمعية العامة قد نظرت في أمر وضع اتفاقية تتعلق بالمرتزقة .

والسبب الآخر للعنف هو ما يدعى بالتنافس فيما بين الأحزاب ، إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا منظمة تلتزم ، منذ نشأتها ، بالعدل والديمقراطية ، وترحب بالتنافس الديمقراطي فيما بين الاحزاب شريطة ألا يكون قائما على الترهيب والإكراه والتهديد . ويؤمن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا إيمانا قويا بأن أفضل سبيل لاحتواء العنف الذي يعزى الى التنافس فيما بين الاحزاب ، والقضاء عليه ، هو التحرك بسرعة نحو العملية الانتخابية . إن عملية التعميم السريع للديمقراطية هي وحدها التي يمكن أن تضع نهاية للعنف الذي يقال أنه ناشئ عن التنافس فيما بين الاحزاب .

ونود أن نلفت انتباه الجمعية العامة الى حقيقة أن التقارير التي وضعها فريق تقصي الحقائق التابع للأمم المتحدة ، وفريق تقصي الحقائق التابع لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة العفو الدولية ، ولجنة الحقوقيين الدولية وغيرها من المنظمات ، تجمع على أن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا غير متورط في المذابح العشوائية التي تعصف ببلادنا في الفترة الحالية .

نحن غير متورطين في المذابح العشوائية ، وليس هذا فحسب ، بل ورفضنا أيضا أن نقف كمراقبين سلبيين . وقد قمنا مؤخرا بالكتابة الى كل من السيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، والسيد منغوستو بوتيليزي ، رئيس حزب إنكاثا للحرية ، للإعراب عن قلقنا الشديد إزاء العنف المتصاعد ، وخاصة في ناتال وفي منطقة فال .

وبمجرد تلقي رد إيجابي من رئيس إنكاثا ، توجهت على رأس وفد الى أولوندي لبحث مسألة العنف ، ولا سيما العنف بين إنكاثا والمؤتمر الوطني الافريقي . وفي بيان مشترك صدر عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وإنكاثا ، وافق السيد بوتيليزي على وساطة مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا بين إنكاثا والمؤتمر الوطني الافريقي . وقد اعتبرنا أن هذا أمر إيجابي . ونحن الآن في انتظار رد إيجابي من المؤتمر الوطني الافريقي على عرض وساطتنا .

ولقد قيل الكثير عن حمل الاسلحة القبلية في بلدنا . وقد جعل منها البعض قضية . إلا أن جميع المراقبين وافقوا على أن أغلبية المقتولين لقوا حتفهم بأسلحة ذات سرعات موجهة وعالية ، وليس بأسلحة قبلية .

ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بشكل كبير في وضع حد لما يدعى بالتنافس فيما بين الاحزاب عن طريق ممارسة الضغط على النظام للإسراع في إنشاء جميعة تأسيسية منتخبة . وهذا هو السبيل الوحيد الفعال لانهاء التنافس المزعوم فيما بين الاحزاب .

والاتجاه الآخر السائد في بلدنا هو سلسلة المباحثات الثنائية . وليس هناك حتى الآن محفل متعدد الاطراف عامل وقابل للاستمرار . وقد اتفق في المباحثات الثنائية بين مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ونظام جنوب افريقيا ، على ضرورة انشاء محفل أكثر تمثيلا ، لتمهيد السبيل لاقامة جمعية تأسيسية منتخبة . ونحن نجري حاليا مباحثات ثنائية مع المعنيين من أجل تشكيل ذلك المحفل الاكثر تمثيلا .

ويتعين أن يسترشد المحفل الجديد الاكثر تمثيلا بمبادئ الشمولية والنزاهة ، وهي المتطلبات الاساسية التي كان يفتقر إليها إفتقارا شديدا ما يدعى بمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) . وفي نظر مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، يجب أن يكون البند الاول على جدول أعمال المحفل الاكثر تمثيلا ، تحديد موعد تسجيل المصوتين ، وتسجيل جميع الآزانيين الذين تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة في قائمة عامة للمصوتين . وسيساعد هذا الامر في الشروع في عملية إحلال الديمقراطية واختبار صدق النظام .

ولئن كان صحيحا أن المباحثات الراهنة تجري على المستوى الثنائي ، فإن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا يعتقد اعتقادا راسخا بأن هدف مثل هذه المباحثات يجب أن يكون إنشاء محفل متعدد الاطراف أكثر تمثيلا ، وألا ينصب على عقد صفقات ثنائية .

وكما سيظهر من الادلة ، فقد كان مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا دائما صاحب مبدأ ، وثابتا في المطالبة بجبهة موحدة مشكلة من الاغلبية المقهورة والمحرومة . ونرى من الاهمية القصوى أن يتكلم المضطهدون بصوت واحد . وبالتالي ،

فقد كنا من السباقين الى تشكيل الجبهة الوطنية الموحدة . وبينما وُفقنا في جعل نحو ٩٢ منظمة تجتمع وتوافق على استراتيجية مشتركة ، يتعين علينا أن نعترف بأن الجبهة الوطنية الموحدة لم تعمل بالطريقة التي كانت تتوخاها الاغلبية الساحقة من المشاركين .

ولقد وافقنا في مؤتمر الجبهة الوطنية الموحدة في دوران ، بناتال ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ على معاودة الاجتماع مرة أخرى خلال ستة أشهر لاستعراض العملية . وقد مر الآن أكثر من سنة منذ ذلك الحين . ويؤيد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا تأييدا تاما مطالبة الاغلبية الساحقة للمشاركين في الجبهة ومنظمة الوحدة الافريقية بإعادة الانعقاد المبكر لمؤتمر الجبهة الوطنية الموحدة ، الذي دعا إليه مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والمؤتمر الوطني الافريقي .

إن الحالة في بلدنا في غاية الخطورة . فالى جانب العنف المتزايد ، نمر بأسوأ كساد اقتصادي في هذا القرن . وهناك أكثر من ٧ ملايين شخص عاطلون عن العمل . ويعيش نحو ١٥ مليون شخص تحت خطر الفقر . ويواجه ثلاثة آلاف طالب جامعي البطالة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ . وفي السبعة شهور الاولى من عام ١٩٩٣ ، جرت تصفية ١ ٣٦٧ مشروعا تجاريا ، وأعلن ٢ ٣٣٤ شخصا إعسارهم . ولا حاجة الى أن أضيف أن التضخم ضرب رقما قياسيا لم يسبق له مثيل .

ويلقي الاقتصاديون من مختلف القطاعات السياسية اللوم عن هذا الوضع على السياسة النقدية للمصرف المركزي ، وإفراط النظام في الانفاق ، والفساد ، والريبة السياسية الناجمة عن مماطلة النظام ، والعنف الذي ترعاه الدولة والمتصاعد بصورة دائمة . وبالتالي فمن البديهي أن يكون النظام الحالي غير قادر على حل الازمة الاقتصادية الراهنة . وكلما أسرعنا في حل المشكلة السياسية عن طريق آلية الجمعية التأسيسية المنتخبة ، سنتمكن بسرعة من معالجة الازمة الاقتصادية .

ويمكن للنظام الحالي أن يحكم بموجب الدستور الراهن حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ فقط . واذا لم يبرم اتفاق حتى ذلك الحين ، سيضطر النظام الى عقد انتخابات أخرى تقتصر على البيض . ولن يسمح شعبنا ، أو يقبل ، بانتخابات أخرى مقتصرة على البيض ،

ولن يقبلها المجتمع الدولي . وعلى ذلك ، سيتعين على النظام أن يستنبط آلية يأمل منها أن تمدد حكمه الى ما بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ، دون الاضطرار الى منح السلطة الفعلية للأغلبية .

والآلية التي ينظر فيها الآن هي حكومة مؤقتة ودستور مؤقت . ويرفض مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا رفضا قاطعا تشكيل حكومة مؤقتة . وفي رأينا ، يجب أن تكون هناك ، جنبا الى جنب مع الجمعية التأسيسية المنتخبة ، سلطة انتقالية لا تكون مسؤولة إلا عن الأمن والميزانية ووسائط الإعلام الوطنية واللجنة الانتخابية . ويجب أن تكون السلطة الانتقالية هيئة ذات سيادة . ونحن نحث الجمعية العامة على عدم السماح للنظام بتمديد حكم الأقلية غير الشرعي الى ما بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ، عن طريق حيلة الحكومة المؤقتة والدستور المؤقت .

في عام ١٩٨٩ ، اعتمدت الجمعية العامة ، بالاجماع ، إعلان توافق الآراء ، ويرحب شعبنا بأحكام الاعلان الذي ينص بجلاء على : "مواصلة الضغوط الدولية ضد نظام الفصل العنصري ، الى أن يسقط هذا النظام ، وتتحول جنوب افريقيا الى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري ، يتمتع فيه جميع مواطنيه بالعدالة والأمن" . (القرار دإ-١/١٦ ، الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة)

وحتى اليوم لم نتفق حتى على المحفل الذي ينبغي لنا استخدامه بهدف وضع دستور ديمقراطي لا عنصري جديد ، ناهيك عن الاتفاق على أن يكون لنا دستور جديد . ومن المؤكر أن "العدالة والامن للجميع" شيء غير موجود .

وبالتالي ، فمن السابق لأوانه ، في ضوء هذه الحقيقة ، أن نكافئ نظام الاقلية برفع الضغوط عنه . ونحن ندعو المجتمع الدولي الى الإبقاء على جميع أشكال الضغط على النظام ، لا كإجراء عقابي ، ولكن لضمان حدوث تحرك حقيقي نحو الديمقراطية . ولا يجب أن يسمح للنظام بأن يغرق بلدنا في حمام دماء ومستنقع اقتصادي وغموض سياسي ، بإصدار الاعلانات الكاذبة وبيانات النوايا . ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات الواجبة لضمان إحراز تقدم في اتجاه الديمقراطية الحقيقية في بلادنا .

وما برحت الأمم المتحدة تبقي على خطر بيع الأسلحة الذي فرضته ضد نظام الفصل العنصري . ونحن نشيد بمجلس الامن لذلك القرار . لكن بعض البلدان تنتهك ذلك القرار وتبيع أسلحة متطورة للنظام . وسنقدم تفاصيل ذات صلة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري حول تلك الصفقات .

وعلاوة على ذلك ، فمازالت جنوب افريقيا تمتلك تكنولوجيا نووية . فالنظام لم يتخل رسميا عن برنامجه النووي . وإننا نحث المجتمع الدولي على ألا يتراخى في يقظته إزاء حالة جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري .

وقد أدان مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا بقوة أيضا المعرض الذي ستقيمه شركة جنوب افريقيا للأسلحة في نهاية هذا الاسبوع في جوهانسبرغ . وهناك دليل على أن النظام قد أصبح موردا رئيسيا للأسلحة لكثير من النظم العميقة في أجزاء عديدة من العالم . ونحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة ألا تؤازر صناعة الاسلحة للنظام العنصري .

إن شعبنا عازم على تحرير نفسه ، وهو مصمم على استخدام جميع الوسائل المشروعة للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف في الاراضي التي ولد عليها . وقد حظى كفاحنا ، ومازال يحظى ، بالتأييد الدولي ، لأن قضيتنا عادلة ومشروعة . ومن ثم فعلى المجتمع الدولي واجب يلزمه بتقديم كل مساعدة لكفاحنا من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير .

(السيد ماكويتو ، مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا)

وبالتالي ، فإننا نحث المجتمع الدولي على أن يستمر في ممارسة أقصى قدر من الضغط على نظام الاقلية . ونحن نرحب بوجود الامم المتحدة في بلدنا ، ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا أن الهيئة العالمية عليها أن تقوم بدور نشط في إنهاء العنف والمطالبة بإقامة المؤسسة الديمقراطية ، أي الجمعية التأسيسية . فالاكتفاء برصد العنف وجمع الاحصاءات ليس كافيا .

إن النضال الذي نخوضه حاليا يشبه الى حد بعيد نضال أشقائنا وشقيقاتنا الفلسطينيين في فلسطين المحتلة ، ومن هنا فإننا لا نشعر بالدهشة إزاء التعاون الوثيق القائم بين نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وبين اسرائيل في فلسطين المحتلة . وقد تشجعنا بالنضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال . ونحن نعلن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ومع شقيقنا العزيز ياسر عرفات ، رئيس دولة فلسطين .

وفي الختام ، نتقدم بشكرنا القلبي لأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وموظفي مركز مناهضة الفصل العنصري ، وجميع من وقفوا الى جوارنا داخل منظومة الامم المتحدة طوال كل هذه السنين الصعبة . ونحثهم على مواصلة جهودهم التي لا تكل حتى يتحقق النصر النهائي .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥